جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

عن شرعية استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون الدولي العام

من إعداد الطالبين:

إخلف زين الدين

معوش بلقاسم

تحت إشراف الأستاذة:

أوبوزيد لامية

لجنة المناقشة:

الأستاذة: د/زيان خوجة ماريا..... رئيساً

الأستاذة: د/أوبوزيد لامية..... مشرفاً ومقرراً

الأستاذ: د/ يوسف قاسمي..... ممتحناً

تاريخ المناقشة: 2023 /07/02

الإهداء

إلى الذي أفنى حياته في سبيل سعادتي ونسي ذاته لأجلنا ومن كان لنا روحا لنمتد قوتنا وعزيمتنا...
ومثلي الأعلى في الرجولة والشهامة.....**والدي** العزيز

إلى من سهرت على راحتي دون شكوى إلى الشمعة التي تضيئ لتنيير دربي في الحياة إلى من أرى في إبتسامتها عظمة الحياة

إلى روح **والدتي** الغالية

إلى من كان سندا وعونا لي وتقاسم معي عبئ الحياة وشاركني مرها وحلوها وشجعني طول مشواري الدراسي..... أخواني وأخوتي الأعزاء أطال الله في عمرهم وإلى كل أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء والزملاء خاصة صديقي **ماسي بوعون** رحمة الله عليه

شكر وتقدير

أستهل بتوجيه جزيل الشكر وخاص الإمتنان إلى الأستاذة المشرفة أوبوزيد لامية لقبولها الإشراف على هذا العمل، وما أفادتني به من إرشادات وملاحظات وتوجيهات ونصائح قيمة التي كانت عونا لنا وعلى حرصها الدائم لإستكمال هذه الاطروحة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع مذكرة وتحملها عناء القراءة، والتقيم والتوجيه.

وختاما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني سواء من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل، وفي تذليل ما واجهته من صعوبات وأخص بالذكر الاساتذة سواء بالكلية أو خارجها لدعمهم في إثراء هذا العمل.

أرجو أن يكون هذا العمل يستفاد منه مستقبلا

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

أولا: باللغة العربية

المحكمة: المحكمة الجنائية الدولية

الناتو: حاف الشمال الأطلسي

ميثاق: ميثاق الأمم المتحدة

اللجنة المعنية: اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول

ط: طبعة

ص: صفحة

ص ص: من صفحة إلى صفحة

ثانيا: باللغة الأجنبية

A/RES : Résolution du l'Assemblé Genéral

S/RES :Résolution du Conseil de Sécurité des Nations Unies

NATO : L'organisation du Traite de L'atlantique du Nord

BRICS : un acronyme pour désigner un groupe de cinq pays qui se réunissent depuis 2011 en sommets annuels : Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du sud

GSTO : organisation du traité de sécurité collective

OPEC : organisation des pays exportateurs de pétrole

P : page

N° : Numéro

مقدمة

مقدمة

يعتبر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية من أهم الموضوعات التي يعالجها القانون الدولي العام، حيث يتعلق ذلك بسلامة وأمن واستقرار المجتمع الدولي بشكل عام، فالحرب تعد ظاهرة طبيعية لا مفر منها في تاريخ البشرية، فكانت كممارسة تقليدية بين القوى، فهي عبارة عن أداة للسيطرة والتوسع، وعرف العصر الحديث حروب عديدة أبرزها الحرب العالمية الأولى والثانية التي أدت إلى خسائر هائلة في الأرواح ذهب ضحيتها ما يقارب 90 مليون نسمة، مما دفع المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك للحد من الحروب وحظر استخدام القوة المسلحة أصلا في الصراعات الدولية، واتجه اهتمام القانون الدولي إلى العمل على حظر الحرب ووضعها خارج القانون وتقييد الحروب عن طريق إخضاعها إلى ضوابط قانونية للتخفيف من أضرارها، ومنه قام المجتمع الدولي بتأطير هذه القواعد والمبادئ عن طريق إبرام معاهدات واتفاقيات دولية للتقليل من شدة الحرب والتخفيف من الانتهاكات التي تعرض لها الإنسان، وعلى الرغم من عقد الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لتحريم الحرب، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل وإلى يومنا هذا لا تزال النزاعات المسلحة مستمرة، خاصة أن الدول الكبرى هي التي تمتلك أقوى الأسلحة فتكا في العالم وأشد الجيوش قوتاَ تعمل على تسير الصراعات في العالم بنفسها أو بواسطة غيرها وهذا ما يعتبر السبب الرئيسي للعديد من الأزمات والحروب حيث تعاني بسبب ذلك اليوم أوروبا أزمة أمنية شديدة بسبب الحرب الأوكرانية لم تعرفها طوال العقدين الأخيرين بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي باستقلال الجمهوريات على موسكو، وهذا ما شكل لروسيا فرصة تاريخية، للبحث في مدى التحقق من البقاء والاستقرار السياسي والعسكري الجديد لروسيا الاتحادية، فهذا يعتبر إرثا ثقيلا من الإدارة السوفيتية التي عملت على رسخ التجانس العرقي داخل الجمهوريات السوفيتية، وسياستها العسكرية في التسليح والتوسع الجغرافي وتعتبر أوكرانيا أرض داخل روسيا **سلافية** إذ تحولت روسيا إلى جمهورية فكانت موسكو عاصمة لها، أما (**كييف**)عاصمة أوكرانيا فتحولت إلى الدرجة السفلى واختلطت فيها الإيديولوجية الأوراسي(السياسة الروسية) والأوروسطوي(السياسة الغربية)[1].

فالسياسة الأمريكية هي عملية لتوسيع حلف الناتو إلى أقصى درجة ممكنة لمحاولة إضعاف روسيا والخضوع لقرارات **واشنطن**، فاستمرار أمريكا بدعم توسع حلف الناتو الغير المحدود، لم يأخذ بعين

[1]_ألكسندر دوغين، مترجم من طرف: حاتم عماد، أسس الجيوبولتيكا: مستبقل روسيا الجيوبوليتكي، دار الكاتب الجديد المتحدة، روسيا، 2004، ص ص.432-433.

الاعتبار ردة الفعل السلبية من طرف روسيا في محاولتها لضم الجمهوريات السوفيتية السابقة على غرار أوكرانيا[2].

فتمثل أوكرانيا أهمية إستراتجية بالنسبة لروسيا فهي تعد امتدادا جغرافيا ولها علاقة وثيقة بها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فبين إرادة روسيا في استرجاع مكانتها الدولية ورغبة أمريكا في تقييد هذه الأخيرة في مجالها الجيوسياسي الضيق انتقل النزاع بين أوكرانيا وروسيا من مسألة داخلية إلى مسألة خارجية إذ أصبحت أوكرانية ساحة حرب بالوكالة بين دول القوى العظمى وانعكاس لمسار العلاقات الدولية، لتذهب بالعديد من التوقعات إلى أنها بداية للحرب العالمية الثالثة[3].

فبعد إعلان أوكرانيا لحقها الكامل في سيادتها الإقليمية وتسطير برنامج سياستها الخارجية في حرية اختيار حلفائها على المستوى الدولي دون تدخل أي طرف في شؤونها وإرادتها الشديدة بالإنظمام إلى حلف الناتو صراحة، اعتبرت روسيا نية أوكرانيا في دخول المنظومة الغربية تهديدا لأمنها القومي وتوسعا لحلف الناتو على الحدود الروسية، هذا ما أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين، ورداَ على ذلك قامت القوات الروسية بتنفيذ عملية عسكرية على الأراضي الأوكرانية بتاريخ 24 فيفري 2022 بهدف نزع السلاح من أوكرانيا وتحييدها، فتصاعدت الآراء الدولية وتنوعت بين إدانات من زعماء العالم على التدخل العسكري الروسي، وإلقاء البعض الأخر باللوم على استفزازات حلف الشمال الأطلسي، وردت أوكرانيا على التدخل الروسي أنه انتهاك لسيادة وإقليم دولة مستقلة وخرق لقواعد القانون الدولي المتعلقة بحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ونظرا لحداثة الموضوع وحيويته، تهدف الدراسة لمناقشة أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية ألا وهي ظاهرة استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، من خلال التعرض لأهم القواعد التي تلعب دورا في تأطير هذه الظاهرة ومحاولة فهم الدوافع التي أدت إلى استخدام القوة العسكرية بين دولتين عضو في الأمم المتحدة ومحاولة إبراز مدى مشروعية الحرب الروسية الأوكرانية في ظل قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة خاصة مع محاولة روسيا فرض مكانتها كقوة عظمى في العالم.

---

[2] _يفجيني بريماكوف، مترجم من طرف: عبد الله حسن، العالم بدون روسيا (قصر النظر السياسي وعواقبه)، دار الفكر المعاصر، بولونيا، 2010، ص.208.

[3] _ نائلة العايد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، *مجلة المعيار*، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، مجلد27، العدد1، 2023، ، ص.490.

ونظرا لارتباط هذا الموضوع باستقرار العالم وتأثيره الكبير على السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى انعكاساته على السياسة العالمية الراهنة، هذا ما دفعنا إلى محاولة إنجاز دراسة أكاديمية علمية تساهم في تفسير الواقع الدولي في ظل الحرب الإستراتيجية الروسية على أوكرانيا ودراسة القضية وتأثيرها على القانون الدولي.

وعلى ضوء ما سبق تطلب منا الأمر طرح الإشكالية الآتية: **ما مدى إمتثال روسيا لقواعد القانون الدولي في تدخلها العسكري على أوكرانيا سنة 2022 ؟**

بغية الإلمام بتفاصيل الموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي عند التطرق إلى الخلفيات التاريخية بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك المنهج التحليلي عند البحث عن مدى مشروعية استخدام القوة المسلحة في إطار النزاع الروسي الأوكراني، وأثره على قواعد القانون الدولي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه استلزم ذلك البحث عن البحث عن التبرير القانوني لاستخدام القوة في أوكرانيا(**الفصل الأول**)، بتحليل مبررات استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا(**المبحث الأول**)، والتطرق إلى موقف المجتمع الدولي حول هذا النزاع(**المبحث الثاني**).

لننتقل بعد ذلك إلى البحث في مدى امتثال روسيا لشروط استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا(**الفصل الثاني**) ومحاولة تحديد شروط استخدام القوة المسلحة استنادا إلى الحق في الدفاع الشرعي (**المبحث الأول**)، بما في ذلك البحث عن مبدأ مسؤولية الحماية ومدى استيفاء روسيا لشروطه في استخدام القوة المسلحة على أوكرانيا(**المبحث الثاني**).

الفصل الأول

البحث عن التبرير القانوني لاستخدام القوة في أوكرانيا

تعود جذور النزاع الأوكراني إلى 21 نوفمبر 2013 عندما أعلنت أوكرانيا أنها لا توقع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فاندلعت بعد ذلك مظاهرات واحتجاجات رافضة لقرار عدم التوقيع واتهام الرئيس الأوكراني **فيكتور يانكوفيش** أنه موالي للكرملين، وهذا ما أدى إلى عزل فيكتور في ثورة سميت بثورة الكرامة، وفي 28 فيفري 2014 قامت روسيا بالسيطرة على جزيرة القرم التي كانت ملحقة بأوكرانيا من طرف الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف سنة 1954، ومن أسباب نشوب النزاع إلغاء أوكرانيا اللغة الروسية وفرض اللغة الأوكرانية على الأقليات الروسية، وإعلان أن اللغة التي تستخدم في الإدارات والمدارس تتمثل في اللغة الوطنية فقط، وفي خطوة لإنهاء النزاع تم إجراء استفتاء على القرم للانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا أو الرفض، فكانت نتيجة الاستفتاء تتراوح بنسبة 95% مؤيد للانضمام إلى روسيا التي أعلنت ضم القرم بعد ذلك،[4]ومع استمرار الخلاف بين الدولتين توصل ممثلين عن الحكومة الأوكرانية والروسية والقوات الانفصالية في دونتيسك ولوغانسك ومنظمة التعاون الأوروبية في سبتمبر2014 إلى اتفاقية في مدينة مينسك عاصمة بيلاروسيا والهدف إنهاء الحرب وإيجاد حل للنزاع، غير أن هذه الاتفاقية كانت حبر على ورق بعد عودة الصراع المسلح بين الانفصاليين والحكومة الأوكرانية وخرق بنود الاتفاقية، هذا ما أدى إلى إبرام اتفاقية مينسك2 في فيفري 2015 التي تنص على قيام النظام اللامركزية في دونتيسك ولوغانسك، فلقيت بالرفض من طرف الحكومة الأوكرانية وأدى إلى وقوع حرب أهلية كان ضحيتها ما يقارب 14000 قتيل[5].

وفي ماي 2019 بعد انتخاب الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي أعرب عن عزمه الاستمرار توجيه بلاده نحو الغرب، في مبادرة شهر فيفري 2019 أكد التمسك بفكرة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وفي عام 2021 طلب **زيلينسكي** بتسريع إجراءات انضمام بلاده إلى الإتحاد الأوروبي و NATO، وهذا ما اعتبره **بوتين** تهديدا أمنيا لبلاده، نظرا للسياسات التي ينتهجها حلف الناتو المتمثلة في نشر الأسلحة النووية في أراضي الدول الأعضاء، فهو تهديد فعلي لروسيا، مما يستدعي

---

[4]_نوار محمد ربيع الخيري،"الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب"، *المجلة الدولية والسياسية*، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، المجلد1، العدد10، 2008، العراق، ص ص.8-9.

[5]_ أحمد جلال محمود عبده، "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* ، جامعة السويس، مصر، العدد 16،2022، ص .418.

ضرورة التصدي لهذا التهديد ومجابهته بالقوة العسكرية، كما صرح الرئيس الروسي في 21 فيفري 2022 أثناء خطابه أنه يشك في شرعية إقامة دولة أوكرانيا وأنه يعتزم الاعتراف باستقلال جمهوريتين دون دونيسك ولوغانسك، وبعد ثلاثة أيام ألقى بوتين خطابا أعلن القيام بعملية عسكرية خاصة في أوكرانيا لحماية أمن روسيا والأشخاص الذين تعرضوا لسوء المعاملة والإبادة الجماعية من جانب الحكومة الأوكرانية[6].

فشهد العالم أبرز أزمة جيوسياسية معقدة في العالم، ودفع بأوكرانيا المطالبة من المجتمع الدولي المساعدة والتصدي للعدوان الروسي على أرضيها، وقد اختلف الموقف الدولي في ظل هذه الأزمة من مؤيد ومعارض لكل الطرفين وخلف ردود أفعال سياسية وقانونية منقسمة إلى طرف يرفض ما تقوم بيه روسيا من انتهاك لسيادة أوكرانيا وطرف الأخر يرى أن تبريرات روسيا معقولة ومن حقها التصرف بالقوة، فمنه سوف نتطرق في الإشكال القانوني على هذه الحرب الدولية المتمثل في: **هل يعتبر التدخل العسكري الروسي مشروعا في القانون الدولي حسب التبريرات القانونية التي قدمتها روسيا؟** وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الفصل إلى مبحثين، حيث خصصنا في **المبحث الأول** على إبراز (المبررات القانونية للدول المتنازعة) وفي **المبحث الثاني** (المواقف الدولية حول هذا النزاع).

[6]_ أحمد حسين،"الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان و الحق في الدفاع الشرعي"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، المجلد 4، العدد 16،2022، ص.238.

المبحث الأول

مبررات استخدام القوة في أوكرانيا

أعرب الرئيس السابق لأوكرانيا رفضه التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2014 وهذا ما أدى إلى حدوث احتجاجات مطالبة بعزله وتم انتخاب رئيس جديد موالي للغرب، وقد أدى هذا إلى توتر العلاقة بين روسيا وأوكرانيا، ونتج عن ذلك انقسامات داخل أوكرانيا بين الناطقين بالروسية والحكومة الأوكرانية، وفي 21 فيفري 2022 قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيستك ولوغانسك في منطقة دونباس الواقعة في أوكرانيا بمحاذاة حدود روسيا، وبعد يومين من هذا الاعتراف، أطلقت روسيا هجوما عسكريا ضد أوكرانيا باسم "عملية عسكرية خاصة"، وجاء ذلك نتيجة إبداء أوكرانيا نيتها في الإنظمام إلى حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، وهذا ما تراه روسيا تهديدا لأمنها القومي[7]، حيث استندت إلى حقها في استخدام القوة العسكرية تحت وصف الدفاع الشرعي، بالإضافة إلى حماية الأقليات الناطقة بالروسية في أوكرانيا من الإبادة الجماعية، وهو بالذات ما اعتبرته أوكرانيا عدوانا وانتهاك لقواعد القانون الدولي وبالأخص تهديدا للأمن و السلم الدوليين خاصة بعد تهديد روسيا باللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية إذا تطلب الأمر، هذا ما دفع أوكرانيا لاستخدام القوة العسكرية و الدفاع عن سيادتها ومطالبة المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لها، هذا ما دفعنا إلى البحث عن الدوافع القانونية لروسيا لاستخدام القوة المسلحة(**المطلب الأول**)، والبحث عن المنظور الأوكراني في التدخل العسكري الروسي(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

دوافع روسيا لاستخدام القوة المسلحة في أوكرانيا

سعت روسيا إلى إضفاء الشرعية الدولية لتدخلها العسكري على أوكرانيا باستنادها إلى قواعد القانون الدولي والأعمال الأحادية السابقة لبعض الدول في ممارستها للحرب الوقائية المتمثلة في الدفاع

[7]_هاني منال،"الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة"، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 25، العدد 2، 2022، ، ص.28-29.

الشرعي(**الفرع الأول**)، وحماية الأقليات الناطقة بالروسية في أوكرانيا التي تعرضت للإبادة الجماعية والاضطهاد(**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في إطار الدفاع الشرعي

يعتبر الدفاع الشرعي حق الدولة في البقاء والدفاع عن سيادتها، عن طريق الآليات اللازمة لممارسته، ومن أهم هذه الوسائل حق الدفاع الشرعي عن نفسها[8]، والذي يبيح للدولة رد الاعتداء الذي يقع عليها من طرف الدول الأخرى أومن شأنه أن يهدد سلامة الدولة واستقلالها[9]، هذا ما نصت عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، غير أن هناك اختلاف في تفسير نص هذه المادة، فهناك اتجاه يرى أن الحق في الدفاع الشرعي حق واسع لا يقتصر على وجود هجوم مسلح أو عدوان مسلح فقط، إذ يشمل هذا الحق حالات أخرى، وتيار آخر معارض لهذا التفسير حيث اكتفى بالتعريف الضيق للدفاع الشرعي وتقييده فقط في حالة وجود عدوان أو هجوم مسلح تتعرض له الدولة[10].

أولا: حق الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة

يعد ميثاق الأمم المتحدة الوثيقة الدولية الأولى التي جاءت بالمبدأ العام لحضر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال للدول الأعضاء، ولكن في المقابل أقر الميثاق استثناءا هاماً عليه في نص المادة 51 منه، الذي وضع تنظيم قانوني لممارسة القوة وهو الدفاع الشرعي[11] ويجري نص المادة المذكورة كالأتي: "**ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي**

---

[8]– سهيل حسين الفتلاوي، غالب حوامدة، موسوعة القانون الدولي–القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.3، الأردن،2013، ص.24.

[9]– قريبيز مراد، مايدي نعيمة، "استخدام القوة بين نصوص الميثاق وضوابط مسؤولية الحماية"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 04، العدد 1، 2020، ص.175.

[10]_محمد خليل موسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص.120–121.

[11]_فادي محمد ديب الشعيب، استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي، منشورات الحلبة الحقوقية، لبنان، 2013، ص.136–137.

اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤوليته من أحكام هذا الميثاق – من الحق أن يتخذ في أي وقت كل ما يرى ضرورة اتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[12]، ويتضح من خلال النص أن الدفاع الشرعي هو حق طبيعي يبيح للدول الدفاع عن نفسها، فهو بمثابة ضمان الأمان للدول وهو الحق الذي يقره القانون الدولي لدولة باستخدام القوة المسلحة[13].

ثانياً: اختلاف في تفسير نطاق الدفاع الشرعي :

يستند الخلاف حول نطاق الحق في الدفاع الشرعي على تفسير نص المادة 51 من الميثاق، فهناك جدل فقهي وسياسي أُثير حول تفسير نص هذه المادة، إذ اتجه الفقه إلى اتجاهين، فهناك تيار ذو تفسير واسع لهذا النص يقر أن الدفاع الشرعي هو حق واسع لا يقتصر على حالة التعرض لهجوم أو عدوان مسلح فقط[14]، وتيار مخالف لهذه الفكرة اكتفى بالتفسير الضيق للدفاع عن النفس، ولا يقره إلا في حالة وجود عدوان مسلح واقع بالفعل من جانب الدولة، حيث لا يمكن ترك الأمر لإرادة الدول في تحديد حالات وشروط الدفاع الشرعي، بل لديه قيود وضوابط تحكمه وتحكم نشأته وتطبيقه.

أ_التفسير الواسع للدفاع الشرعي :

يرى التيار المفسر لهذه النظرية، أن نص المادة51 جاءت لتؤكد الحق في الدفاع الشرعي حقاً طبيعياً دون المساس به أو الانتقاص منه، مما يعني أن النص هنا مقرر وليس منشأ لهذا الحق الموجود في القانون العرفي[15]، وبالإشارة إلى نص المادة 51 من الميثاق إلى "الحق الطبيعي" في الدفاع عن النفس نجد أن الميثاق حافظ على المعنى الذي كان معترف به في القانون التقليدي والذي يتضمن هيئة

---

[12]_ميثاق هيئة الأمم المتحدة، المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر1945 انضمت إليه الجزائر في 08 أكتوبر1962، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1754 (د.17)، 08 أكتوبر 1962، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/ar/charter-united-nations/.

[13]_قريبيز مراد، مايدي نعيمة، مرجع سابق، ص.73.

[14]_محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص ص.120-121.

[15]_رانة عطاالله، عبد العظيم عطا الله، الدفاع الشرعي الوقائي في ضوء أحكام القانون الدولي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009، ص ص.69-72.

واحدة فقط ألا وهي حالة وقوع عدوان مسلح[16]، فالعقوبة الاقتصادية والسياسية تعتبر تعدي على الدولة المتضررة، هذا ما يبيح للدولة المتضررة الدفاع الشرعي على نفسها وكذا حماية المواطنين في الخارج تعتبر حالات من حالة الدفاع عن النفس وحق طبيعي للدولة في للحفاظ على سلامة مواطنيها في الخارج [17]، وعليه فإن كل قاعدة موجودة في القانون العرفي لا تتناقض مع الالتزام القانوني للميثاق تبقى سارية في الميثاق الجديد، وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على صحة القانون التقليدي، باعترافه بشروط وأثار ذلك القانون وتطبيقه من جديد[18].

ب_الدفاع الشرعي في نظر روسيا (دفاعا وقائيا)

صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الشروع في تنفيذ ما أطلق عليه "عملية عسكرية خاصة" في أوكرانيا للدفاع عن النفس (الدفاع الشرعي)، كما قام بإرسال نسخة من الخطاب إلى مجلس الأمن في 24 فيفري 2022 تبلغه بها بحقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق[19].

واستندت روسيا إلى عدة أسباب لتبرير استخدام القوة في ظل الدفاع الشرعي :

– حيث أن في عام 2021عندما طلبت أوكرانيا الإنظمام إلى حلف الشمال الأطلسي رغم أن هناك اتفاقية بينها وبين روسيا أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية، تنص على حياد أوكرانيا وعدم إنظمامها إلى أي حلف عسكري، إلا أن الرئيس الأوكراني تجاهل الاتفاقية وطلب الإنظمام إلى حلف الناتو[20].

– توسع الناتو على حدود شرق أوكرانيا، وتطوير الأسلحة البيولوجية داخل أراضيها.

– تهديد من داخل الأراضي الأوكرانية.

وتعتبر هذه الأسباب مبررا في نظر روسيا على وجود خطر أو هجوم محتمل على أراضيها.

---

[16]_محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص ص.120–121.

[17]_أحمد حسين، مرجع سابق، ص ص.239–240.

[18]_رانة عطا الله، عبد العظيم عطا الله، مرجع سابق، ص.70.

[19]_ سلوى يوسف الأكيابي، "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي"، *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع*، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد4، العدد1، 2023، ص ص.239–240.

[20]_سعيد فارق، وفاء بن طراد، "المعالجة الإعلامية للأزمة الأوكرانية الروسية في البرامج الحوارية بقناة الجزيرة الإخبارية"، *مجلة المعيار*، جامعة باجي مختار، عنابة، مجلد27، عدد2023،1، ص.187.

وقد ذهبت عدة دول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية في ممارستها لأعمالها العسكرية في ما مضى إلى أباحة اللجوء إلى الدفاع الوقائي ومشروعيته في ظل أجهزة الأمم المتحدة، نظراً لسرعة الأسلحة النووية وقوتها التدميرية حيث لا يمكن لأي دولة في هذا العصر أن تنتظر وقوع العدوان المسلح حتى يسمح لها بالدفاع عن نفسها خاصة في حال وجود مصدر الخطر على حدود الدولة[21].

1_تعريف الدفاع الشرعي الوقائي:

يعتبر الدفاع الوقائي محاولة دولة أو مجموعة من الدول تنفيذ تدخلات عسكرية في حالة تأكدها أو وجود أسباب تجعلها تضن أن دولة أو أكثر ستقوم بالاعتداء عليها، وهذا ما يبيح لها اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة تفاديا لتعرضها لأي عدوان على سيادتها وأراضيها[22].

2_الدفاع الشرعي الوقائي في ظل القانون الدولي العام :

قد يختلط تفسير الدفاع الشرعي مع مفهوم الدفاع الوقائي، فمبرر روسيا قد يحتمل الصواب لصالحها كما يحتمل التأويل لغير صالحها[23]، فالدفاع الشرعي عن النفس يعني وجود عدوان مسلح مسبق على دولة حيث أنه لم يكن هناك هجوم مسلح من قبل الناتو ضد روسيا، إلا أن حلف الناتو يمتلك مراكز عسكرية مع الحدود العسكرية فقط[24]، لكن الأمر مختلف في ظل التطور الأوكراني من الناحية العسكرية، إذ لا يمكن لروسيا أن تتغاضى عن الأمر وتقف كمتفرج في انتظار وقوع اعتداء عليها بالنظر إلى التمركز العسكري للناتو على حدودها[25]، ومن خلال خطاب الرئيس الروسي لم يزعم بوجود هجوم مسلح ضد روسيا بل أشار إلى أن روسيا تواجه" تهديدات أمنية وشيكة "يجب الرد عليها فوراً .

ولم تكن روسيا الدولة الوحيدة في استخدام الدفاع الشرعي الوقائي، فهذه الحرب تذكرنا بسيناريو الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان باستخدام أمريكا مبررات مشابهة[26].

---

[21]_سلوى يوسف الأكيابي، مرجع سابق، ص.241.

[22]_يومعزة فاطمة، بومعزة منى، "الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي:التأصيل والمشروعية"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*،جامعة زيان عاشور، الجزائر،المجلد14، العدد3، 2021، ص.236.

[23]_ بومعزة فاطمة، بومعزة منى، مرجع نفسه، ص ص.238-239.

[24]_سلوى يوسف الأكيابي، مرجع سابق، ص ص.245-246.

[25]_نائلة العايد، مرجع سابق، ص ص.494-495.

[26]_سلوى يوسف الأكايبي، مرجع سابق، ص.245.

الفرع الثاني

حماية الأقليات الناطقة بالروسية

بعد سقوط الإتحاد السوفيتي بقيت نسبة كبيرة من الروس ضمن سكان تلك الدول التي استقلت لتصبح دولا مجاورة لروسيا، ذات سيادة مستقلة لكن تتأثر ثقافياً وفكرياً بروسيا، إذ أن 17% من مواطني أوكرانيا هم من الروس، ويؤمن معظم الروس على رأسهم الرئيس الروسي أن أوكرانيا وروسيا دول شقيقة، لكن بعد مرور الزمن قررت السلطات الأوكرانية الجديدة إعادت تشكيل الهوية الأوكرانية، وفي عام 2012 تبنت الحكومة الأوكرانية قانون بإرجاع اللغة الروسية لغة ثانية في المناطق التي يسكنها الناطقين بالروسية، فهذا ما أدى إلى تحولات الهوية القومية عند الأجيال الجديدة الأوكرانية[27].

تعتبر مسألة الأقليات الدينية واللغوية ذو أهمية كبيرة على الصعيد الدولي، وذلك حينما تتعرض للتهميش وعدم المساواة بالنسبة للأكثرية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور أعمال العنف والمطالبة بالانفصال، حيث تساندهم إحدى الدول كما قامت روسيا مع الأقليات في أوكرانيا[28]، وهذا من خلال خطاب بوتين الذي أعلن فيه أنه يريد الدفاع عن السكان الناطقين بالروسية من الإبادة الجماعية[29]وهذا ما استند إليه الرئيس الروسي لحماية الأقليات الروسية لأغراض إنسانية **(أولا)** وحماية المواطنين الروس في الخارج **(ثانيا)**.

أولا: حماية الأقليات الروسية لأغراض إنسانية

جاءت أهم وثيقة مرجعية دولية (ميثاق الأمم المتحدة) خالية من أية إشارة إلى الأقليات ولم يتناولها بالعبارة المباشرة، إلى أنها شملت ضمن سياق حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته، فقد أعلنت الأمم المتحدة عدد من الأحكام التي تخص احترام حقوق الإنسان، ومع صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تم ذكر الأقليات صراحة في المادة 27 منه[30].

---

[27]_نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص.1-4.

[28]_محمد وليد العبادي،"حماية الأقليات على الصعيدين الدولي والداخلي، *مجلة المنارة والبحوث للدراسات*، جامعة آل البيت، الأردن،العدد3، 2003، ص ص.270-271.

[29]_أحمد حسين، مرجع سابق، ص.241-242.

[30]_العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب اللائحة رقم: 2200 ألف (د-21)، المؤرخة في 16 ديسمبر 1966، دخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1986، صادقت عليه الجزائر بموجب -

وبعد ذلك في عام 1992 صدر إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأقليات[31] وهي الوثيقة الدولية الأولى تخص الأقليات[32].

فالتدخل لحماية الأقليات من المسائل التي أثارت الكثير من الجدل، فبالرغم من عدم مشروعية التدخل لأغراض إنسانية إلا أن الواقع لم يثبت ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية والدول المؤيدة لها قد تدخلت في العراق بحجة حماية الأكراد، وتدخلت في أفغانستان ويوغوسلافيا، وهو نفس النهج الذي سلكته روسيا في أوكرانيا[33]، وقد صرح الرئيس الروسي أن هدف العمليات العسكرية في أوكرانيا هو حماية الأقليات الروسية في منطقة "دونباس" من الإبادة الجماعية التي كانوا يتعرضون لها من طرف السلطات الأوكرانية والكتيبة الأوكرانية azov battlion، وهي كوحدة شبه عسكرية ذو نزعة وإيديولوجية نازية[34].

ثانيا: حماية المواطنين الروس في الخارج

تعتبر فكرة التدخل الإنساني عموما فكرة حديثة في القانون الدولي، واستخدامها يجوز في حالة الدفاع عن الإنسانية إذ ما كانت أقلية ما أو فئة معينة من رعايا الدولة المتدخل ضدها قد تعرضت للاضطهاد أو الإبادة الجماعية[35]، إلا أن فكرة التدخل لحماية المواطنين في الخارج لم تكن شائعة في عهد الأمم المتحدة، حيث يرى فئة من الفقهاء أن المادة 51 من الميثاق لا تتعارض مع فكرة التدخل المسلح لحماية المواطنين في الخارج إذ لم يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم، وتعد هذه الفكرة التي تبنتها روسيا لحماية رعاياها في أوكرانيا.

–المرسوم الرئاسي رقم 67/89، الصادر بتاريخ : 16 ماي 1989، ج، ر، ج، ج، د، ش، عدد 20 الصادر بتاريخ 17 ماي 1988.

[31]_إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الصادر في 18 ديسمبر 1992.

[32]_سلوم سعيد، "تطور الحماية الدولية لحقوق الأقليات في إطار الأمم المتحدة"، *المجلة السياسية والدولية*، كلية العلوم، الجامعة المستنصرية ، العراق، العدد26–27، 2015، ص.2–5.

[33]_أحمد حسين، مرجع سابق،ص.240–242.

[34]_سلوى يوسف الأكايبي، مرجع سابق، ص.265.

[35]_ بومعالي نذير ،"التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام"، *مجلة دراسات إسلامية*، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد1، العدد5، 2006، ص.52.

وفي تاريخ 2014 تعرضت الأقليات الناطقة بالروسية إلى انتهاكات خطيرة بعد نزاع مسلح غير دولي في شرق أوكرانيا من طرف السلطات الأوكرانية والجماعات شبه عسكرية، فقامت روسيا سنة 2022 بسياسة مشهورة تتمثل في تجنيس الأقليات الروسية وإصدار ما يقارب 800.000 جواز سفر روسي لهم، وهذا ما يعطي لها الحق في حماية رعاياها في الخارج(أوكرانيا) من أي اضطهاد [36].

المطلب الثاني

وجهة نظر أوكرانيا لاستخدام القوة المسلحة

ترى أوكرانيا نيتها في الإنظمام إلى حلف الشمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي حقا طبيعيا لها، باعتبارها دولة ذات سيادة مستقلة، واعتبرت عملية التدخل العسكري التي نفذتها القوات المسلحة الروسية على أراضيها اعتداء غير شرعي قائم على إدعاءات ومبررات تتنافى مع قواعد القانون الدولي، وكيفت التدخل الروسي على أنه عدوان(**الفرع الأول**)، كما بينت قلقها الكبير حول التهديدات الروسية باللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية نظرا لخطورتها البالغة وقدرتها التدميرية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: تكييف أوكرانيا التدخل الروسي على أساس عدوان

يرى الرئيس الروسي أن إنظمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي تهديدا لأمن وسلامة بلاده، ويبرر ضرورة الرد ومواجهته ولو كانت باستخدام القوة المسلحة، فاستندت بالفعل إلى منطق القوة التي يعد استخدامها أو التهديد بها خرقا للقواعد المقررة في القانون الدولي، بينما نجد أن الموقف الأوكراني يتوافق تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومن بين هذه القوانين انتهاك روسيا مبدأ السيادة ومبدأ حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية[37]، وهذا ما يشكل عدوانا على أوكرانيا (**أولا**) ومنه سنتطرق إلى قرارات الأمم المتحدة حول هذا العدوان (**ثانيا**) والمسؤولية الدولية المترتبة عن ارتكابه(**ثالثا**)

---

[36]_سلوى يوسف الأكايبي، مرجع سابق، ص.260-261.

[37]_ بوبوش محمد ،"الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية"، *مجلة المعهد المصري للدراسات*، جامعة محمد الخامس، الرباط، مجلد7، العدد26، 2022، ص.4.

اولا:جريمة العدوان على أوكرانيا

لقد اقرت معظم الوثائق الدولية ان جريمة العدوان هي أخطر الجرائم التي تهدد السلم والأمن الدوليين بإعتبارها مصدر لجرائم اخرى كجرائم الحرب والإبادة الجماعية، فقد كرس ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة له لتكييف العدوان وأعماله.

1.جريمة العدوان في ظل ميثاق الأمم المتحدة:

استقرت الدول بعد الجدال الفقهي حول تعريف العدوان على مفهوم واحد تبنته الدول في القرار رقم 3314 الصادر في 14 ديسمبر1947[38]، حيث تنص المادة الأولى من القرار على أن: "العدوان هو إستخدام القوة المسلحة من طرف إحدى الدول ضد سيادة أو وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع قواعد ميثاق الأمم المتحدة"[39]، وطبقا لذلك فإن من الناحية القانونية ليس هناك غموض في تحديد العدوان بسبب وضوح النص بتعديد الحالات التي تعد عدوانا، غير أن السلطة التقديرية لمجلس الأمن أجهضت الوقائع التي تعد عدوانا، حيث أن مجلس الأمن يتمتع بصلاحيات تحديد العدوان، حيث يعتبر الجهة التي تحدد إذا ما حدثت حالة من الحالات الواردة في قرار تعريف العدوان، ويستطيع أن يلحق إلى الحالات الواردة في قرار تعريف وقائع أخرى ويجعلها عدوانا[40].

2.الأعمال التي تشكل عدوانا:

حدد القرار3314 الأفعال التي يمكن أن تعتبر عدوانا في المادة الثالثة منه وأشار إلى العدوان على أنه: قيام دولة ما بغزو دولة أخرى باستخدام القوة العسكرية، أو أي هجوم بري، بحري، جوي، أو احتلال وضم جزء من أراضي دولة أخرى بالقوة والقيام بمحاصرتها، بالإضافة إلى سماح دولة لدولة أخرى باستخدام أراضيها أو موقعها الإستراتيجي أو القوات المسلحة المتواجدة في إقليمها لشن هجوم

[38]_قرار رقم: 3314، المتضمن تعريف العدوان، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة رقم: 2319، الدورة29، بتاريخ 14 ديسمبر 1974، وثيقة رقم :A/RES 3314

[39]_يشور فتيحة، "تعريف جريمة العدوان في المنظور الفقهي إلى التأطير القانوني"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، المجلد16، العدد4، 2021، ص.380-381.

[40]_سهيل حسين الفتلاوي، جرائم الحرب وجرائم العدوان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص.213.

عسكري على دولة ثالثة، وأخيرا بعث دولة مجموعة من المرتزقة والعصابات الغير نظامية إلى دولة أخرى بغرض القتال[41].

ثانيا: قرارت الأمم المتحدة حول العدوان على أوكرانيا

حذرت الامم المتحدة في ظل تطورات التدخل العسكري الروسي من الإنتهاكات والعنف المستمر في اوكرانيا والمخاطر الامنية المتزايدة، ونظرا لخطورة الوضع قامة بإصدار بعض القرارات في حق روسيا تطالبها بالتوقف الفوري عن إستخدام القوة المسلحة.

1.قرار الجمعية العامة:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار صادر في 2 مارس 2022 يندد بأشد العبارات "العدوان الروسي على أوكرانيا" ويطالب روسيا بالوقف الفوري عن استخدامها للقوة ضد أوكرانيا[42]والامتناع عن أي تهديد أو استخدام غير مشروع للقوة، وطالب القرار روسيا بالسحب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا، وأعاد القرار التأكيد بسيادة أوكرانيا واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا[43].

2.قرار مجلس الأمن:

في 25 فيفري 2022 طرح مشروع قرار على مجلس الأمن للتصويت يدين الغزو الروسي على أوكرانيا، وقد أيد الأغلبية في المجلس على هذا القرار، فيما امتنعت بعض الدول فقط على التصويت كالصين والهند والإمارات العربية، لكن فشل مجلس الأمن في تبني مشروع القرار نتيجة استخدام روسيا لحق الفيتو[44]، ويمثل حق النقض(الفيتو) تلك السلطة السياسية التي تكون من حق الدول على الامتناع

---

[41]_أنظر نص المادة الثالثة من القرار 3314، سالف الذكر.

_قرار الجمعية العامة رقم 3314، سالف الذكر.

[42]_قرار الجمعية العامة، رقم ES11/L.1، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الحادية عشر، بتاريخ 2 مارس 2022، A/RES/ES-11/L.1(2022)

[43]_ الجمعية العامة تصوت لصالح قرار يشجب "العدوان على أوكرانيا" ويدعو روسيا إلى سحب قواتها فورا، موقع الأمم المتحدة، 2 مارس 2022، تاريخ الإطلاع:2023/03/25
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332.

[44]–سلوى يوسف الأكيابي، مرجع سابق، ص.267.

أو الاعتراض على أي قرار يصدر من مجلس الأمن دون إبداء سبب ويمنح للأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن(الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، بريطانيا وروسيا)[45]، كما واجه مجلس الأمن الدولي عائقا آخر بموجب المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة تمثل في كون الطرف البادئ للنزاع (روسيا) هو عضو دائم في مجلس الأمن[46]، بالإضافة إلى تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن تزامنا مع عدوانها على أوكرانيا، وقد أثارت هذه النقطة جدلا كبيرا من الجانب الأوكراني، حيث طلب ممثل أوكرانيا خلال انعقاد دورة مجلس الأمن تخلي روسيا عن رئاسة الجلسة بهدف معالجة القضية بصفة عادلة وعدم الانحياز لأي طرف بموجب المادة 20 من النظام الداخلي للمجلس[47]، لكن روسيا تجاهلت تلك المادة لكونها ليست ملزمة، وإنما يكون ذلك حسب تقدير الرئيس واختياره بين التنازل عن الرئاسة أو التمسك بها[48].

ثالثا:المسؤولية الدولية عن ارتكاب جريمة العدوان

بذلت العديد من الهيئات العلمية جهودا كبيرة لترسيخ المسؤولية الدولية عن إرتكاب جريمة العدوان، ومنها قسمت هذه المسؤولية إلى نوعين مسؤولية الدولة و مسؤولية الفرد عن إنتهاك قواعد القانون الدولي (العدوان).

1.مسؤولية الدولة:

يقصد بالمسؤولية الدولية إلزام الدولة بتعويض مادي أو معنوي على الأفعال العدوانية المرتكبة ضد دولة أخر حسب الأضرار الناجمة، فشأن هذه المسؤولية هو التعويض وإصلاح الضرر.

وتنقسم المسؤولية الدولية إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية، حيث تنشأ المسؤولية التعاقدية في حال إخلال دولة باتفاق تعاقدي مع دولة أخرى، ويمكن أن تكون المسؤولية تقصيرية في حالة إخلال دولة بالالتزامات القانونية الدولية العامة أو ما ترتكبه من إخلال على دول أخرى من اتفاقيات ومعاهدات،

---

[45]_أنظر المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، سالف الذكر.

[46]_أنظر: المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة، سالف الذكر.

[47]_أنظر المادة 20 من النظام الداخلي لمجلس الأمن.

[48]_جعبوب محمد، " الغزو الروسي لأوكرانيا : دراسة تحليلية من منظور أسس ومقومات الأمن الجماعي"، *المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية*، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد10، العدد02، 2022، ص ص.322-324.

وتتقيد بتقديم تعويض المترتب عن هذا الإخلال[49]، وهذا ما أكدته الجمعية العامة أثناء الجلسة الاستثنائية الطارئة في مارس 2022 أين أوصت بإنشاء ملف دولي للأضرار "التي وقعت على أوكرانيا بسبب الأفعال غير المشروعة دوليا من طرف الإتحاد الروسي" ومن خلاله تم الاعتماد على القرار بأغلبية(94) صوتا مقابل(14) صوتا الذي يرى أن روسيا تتحمل المسؤولية الدولية عن العدوان الذي ارتكب ضد أوكرانيا، ويجب عليها أن تصلح الضرر الذي تسببت فيه، والالتزام بالعقوبات القانونية.[50]

2.مسؤولية الفرد:

يتفق معظم الفقهاء القانون الدولي على أن المسؤولية الجنائية الدولية يتحملها ممثلو الدولة عن الانتهاكات الدولية التي ارتكبوها ضد الإنسانية، حيث تعد جريمة العدوان من بين أقسى وأخطر الجرائم الدولية، فالمسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الدولية هم الأولى في إصدار القرارات نظرا لمكانتهم العليا في هرم السلطة،[51] فبعد الغزو الروسي لأوكرانيا قامت المحكمة الجنائية الدولية وهي الهيئة المختصة في إثارة مسؤولية الأفراد لمرتكبي لجريمة العدوان[52]وجرائم الحرب[53]، بإصدار مذكرة توقيف على الرئيس فلاديمير بوتين والمفوضة الروسية لحقوق الأطفال ماريا لفوفا–بيلوفا وتحملهما تهمة الترحيل الغير قانوني للأطفال الأوكرانيين، وهي جريمة حرب[54].

---

[49]_حساني خالد، "جريمة العدوان في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر"، *مجلة المدرسة الوطنية للإدارة*، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد46، 2017، ص.95–96.

[50]_ La résolution de l’assembleé général, n° : ES-11l L.6, « agression contre l’ukraine : recours et réparation » https://press.un.org/fr/2022/ag12470.doc.htm.

[51]_سلامي يوسف، "جريمة العدوان في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، رسالة لنيل شهادة دكتورة في القانون العام، تخصص:الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة، 2022، ص.97.

[52]_النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المصادق عليه في مدينة روما(إيطاليا) بتاريخ 17 جويلية 1998، دخل حيز التنفيذ في 1 جويلية 2002، وثيقة رقم A/CONF.183/10.

[53]_أنظر المادة 5 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، سالف الذكر.

[54]_ المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأمم المتحدة، 17 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 13 ماي 2023 على الساعة: 10:21 https://news.un.org/ar/story/2023/03/1119002.

الفرع الثاني

تهديد روسيا باستخدام السلاح النووي

بعد تعرض القوات العسكرية لانتكاسات في أوكرانيا والدعم الغربي للجيش الأوكراني من أسلحة وذخيرة وتدفق الأسلحة على كييف، أعلن الرئيس الروسي انه مستعد لاستخدام كافة أنواع الأسلحة ومن بينها النووية، حيث توعد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ديميتري ميديفيد أنه إذ لم يتوقف الغرب من تسليح القوات الأوكرانية، بأن الرد الروسي سيكون قاسيا، وأن روسيا على استعداد لاستخدام النووي حسب نوع ومستوى التهديدات التي تتعرض لها، ومنه سنتطرق إلى تعريف الأسلحة النووية(**أولا**)، وإلى أبرز التهديدات الروسية باستخدام النووي(**ثانيا**)، والإنتهاك الروسي لقواعد القانون الدولي الإنساني(**ثالثا**)[55].

أولا: تعريف الأسلحة النووية

تعتبر الأسلحة النووية نوعا جديدا من الأسلحة نظرا لما تخافه من آثار خطيرة وبعيدة المدى وقدرتها التدميرية الشاملة، وهي تحتوي على على ثلاثة مكونات: العصفة، الحرارة والإشعاع الذي يمثل الخاصية الأكثر خطورة في السلاح النووي حيث له عواقب مضاعفة وفورية يمكن أن تمتد إلى حدود الدولة المستهدفة[56]، وتتضمن الأسلحة النووية عدة أنواع من القنابل المتفجرة ومنها القنابل الذرية مثل "هيروشيما"و"ناكازاكي" التي تحتوي على اليورانيوم والبولوتونيوم، وتعمل على أساس الانشطار النووي ونوع آخر هي القنبلة الهيدروجينية، وهي أقوى بكثير من القنبلة الذرية[57].

ثانيا: أبرز التهديدات الروسية النووية

كبداية قامت القوات النووية الروسية بتدريبات في المنطقة الشرقية بإطلاق صواريخ باليستية من طراز "يازا" و"سنيفا" وصواريخ كروز، وصرح وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن الهدف من التدريب هو تنفيذ ضربة نووية هائلة ردا على ضربة نووية من العدو، وهذه العملية أتت في وقت تدعي فيه روسيا أن

---

[55]_ "بعد إمطار الغرب لكييف بالأسلحة..روسيا تهدد "بالنووي"، موقع قناة الغد، 04 فيفري 2023، تاريخ الإطلاع 6 فيفري 2023 https://alghad.com/.

[56]_نصر الدين الخضري، "مسألة الدفاع الشرعي الخاصة بالدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي الجنائي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2008، ص.147.

[57]_عبد الحق مرسلي، "أسلحة الدمار الشامل بين مقتضيات الأمنية العسكرية والاعتبارات الإنسانية "دراسة حالة ملف النووي الإيراني"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 يوسف بن خدة، 2013، ص.121.

أوكرانيا تستعد لاستخدام قنبلة ممزوجة بمادة مشعة، وكَذبت أوكرانيا هذه الإدعاءات، وقال الرئيس الأوكراني فولودمير زيلينسكي أن المسؤولين الروس بدأو في تحضير مجتمعهم لاحتمال استخدام الأسلحة النووية[58]، وبعد ذلك قامت روسيا بالعديد من التهديدات النووية تمثلت في:

- صرح الرئيس بوتين في 24 فيفري 2022 تزامنا مع إعلانه بدأ الهجوم على أوكرانيا: روسيا تعتبر من أبرز القوى النووية في العالم، وأن أي هجوم على دولتنا سيؤدي إلى دمار شامل وعواقب جسيمة، ومن يخلق أي تهديد لبلدنا أو أمتنا سيلقى ردا عنيفا سيؤدي إلى عواقب لم تختبروها من قبل، وفي 27 من هذا الشهر أصدر أمر بوضع القوات المسلحة النووية في حالة التأهب القتالي.
- وفي 27 أفريل 2022 قال الرئيس الروسي في خطابه أمام مجلس الدوما (البرلمان الروسي): أن أي تهديدات غير مقبولة سيكون الرد عليها سريعا، وتتوفر لدينا كل الوسائل لذلك وبالأخص وسائل لا يتمتع بها أي أحد، وقرار استخدامها قد أتخذ بالفعل.

ومن أبرز التصريحات إعلان فلاديمير بوتين تعليق مشاركة روسيا في معاهدة "ستارت" الجديدة للحد من الأسلحة النووية، وهي معاهدة بين الولايات المتحدة وروسيا لتخفيض الأسلحة الإستراتيجية[59].

ثالثا: انتهاك روسيا لقواعد القانون الدولي الإنساني

إن التهديد الروسي باستخدام السلاح النووي هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني وهذا ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية في موضوع استخدام أسلحة غير مشروعة: "إذا كان من شأن استخدام مزمع الأسلحة ألا يفي بمتطلبات القانون الإنساني فإن التهديد بهذا الاستخدام يكون مناقض للقانون"، ولم يعارض أي قاض على ذلك بالرغم أنه منذ عام 1945 لم تفعل الدول سوى التهديد، أي عدم استخدام

[58]_ روسيا وأوكرانيا :"الرئيس الروسي يشرف على أول مناورات عسكرية نووية منذ غزو أوكرانيا"، موقع قناة بي بي سي نيوز، 26 أكتوبر 2022، تاريخ الإطلاع : 02 أفريل 2023 على الساعة 9:52 https://www.bbc.com/world-63402256.

[59]_"الحرب في أوكرانيا: عام من التهديدات باستخدام السلاح النووي"، موقع قناة فرانس 24، 22 فيفري 2023، تاريخ الإطلاع 11 أفريل 2023، على الساعة 12:02 https://www.france24.com/ar/.

فعلي للأسلحة النووية مع أن سياسة القمع تكون على هذا التهديد، أي أن الدولة التي تقوم بتهديد دولة أخرى أو أكثر ستتعرض لعقوبات دولية شديدة (اقتصادية، سياسية، عسكرية)[60].

ومن ناحية أخرى، حذر رئيس الجمعية العامة من أن اندلاع الحرب النووية تلوح في الأفق، مبرزا على أن التهديد لا يقبله العقل، لما له من مخالفات عالمية كارثية محتملة" **لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ولا يجب شنها كليا، وأعرب عن دعمي للعمل القوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة والأمن النووي في أوكرانيا**"[61].

المبحث الثاني

تضارب موقف المجتمع الدولي حول النزاع الروسي الأوكراني

عرف الصراع الروسي الأوكراني مخلفات على أشخاص القانون الدولي ذات المصالح المشتركة مع الطرفين، لذلك استلزم من تلك الدول اتخاذ مواقف تتماشى مع مصالحها حسب عدة معايير أبرزها اقتصادية سياسية وتاريخية، وتعتبر مواقف المجتمع الدولي كآلية لإضفاء الشرعية الدولية على تصرفاتها، حيث تنوعت ردود الفعل حول هذا النزاع إذ أدان البعض روسيا على تدخلها العسكري، وقام طرف آخر بإلقاء اللوم على استفزازات الناتو، وعليه سنتطرق في إلى الموقف الدولي المؤيد لروسيا(**المطلب الأول**) وإلى الموقف المؤيد لأوكرانيا(**المطلب الثاني**).

---

[60]_"القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، موقع لجنة الصليب الأحمر، 16مارس2016، تاريخ الإطلاع، 15-04-2023 على الساعة 12:50
https://www.icrc.org/ar/publication/ihl-advisory-opinion-icj-legality-threat-or-use-nuclear-weapons.

[61]_ "الأمم المتحدة تجدد دعوة روسيا لوقف حربها في أوكرانيا وسحب قواتها فورا"، موقع الأمم المتحدة22 فيفري2023، تاريخ الإطلاع:16-04-2023 على الساعة 10:30 https://news.un.org/ar/story/2023/02/11

المطلب الأول

الموقف الدولي المؤيد لروسيا

بعد خروج أوكرانيا من الشراكة مع روسيا وانتقالها إلى الحلف الغربي وإرادتها الإنظمام إلى حلف الناتو، قامت روسيا بتدخلها العسكري على أوكرانيا، في ظل رفض المجتمع الدولي لهذا الفعل المسلح، إلا بعض الدول والمنظمات التي وافقت وأيدت روسيا على ذلك القرار وهذا ما يجعلنا نبحث عن الدول المؤيدة لروسيا(**الفرع الأول**)، والمنظمات الدولية التي تساندها(**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

الدول المؤيدة لروسيا

تتضمن الدول المؤيدة لروسيا في تلك الدول التي صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين التدخل الروسي، وبعض الدول التي امتنعت عن التصويت، والبعض الأخر قد صوت على قرار إدانة روسيا، لكن في الواقع لم تتعارض مع السياسة الروسية.

أولا: حجج الدول الداعمة لموسكو(روسيا)

لقد كانت مواقف الدول الداعمة لروسيا متشابهة فيما يخص انتقاد السياسة الغربية واعتبارها سببا رئيسيا في نشوب الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أبدا الرئيس السوري موقفه للغزو الروسي الأوكراني في تصريح له وصفه بأنه تصحيح للتاريخ وإعادة للتوازن إلى العالم، وأن العدو الذي يواجهه الجيشان السوري والروسي واحد، كما اتهم الدول الغربية باستخدام أساليب قذرة لدعم الإرهابيين في سوريا والنازيين في أوكرانيا[62]، كما صرح الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو أن بلاده لا تتدخل في الحرب الروسية على أوكرانيا[63].

---

[62]_ "الأسد يؤيد بوتين في غزو إوكرانيا ويتحدث عن عدو واحد"، موقع قناة الحرة، 25 فيفري2023، تاريخ الإطلاع:11 أفريل 2023 على الساعة 16:16 https://www.alhurra.com/alhrb-ly-awkranya/

[63]_ "بينها بلد عربي ..تعرف على الدول التي تدعم روسيا في حربها على أوكرانيا"، موقع قناة الجزيرة، 25 فيفري2022، تاريخ الإطلاع:10 أفريل 2023 على الساعة 14:05 https://mubasher.aljazeera.net/new

أما كوريا الشمالية فقد صرحت أن السبب الرئيسي للأزمة الأوكرانية هو سياسة السيطرة للولايات المتحدة والغرب اللذين يندمجان في الاضطهاد و التحكم ضد الدول الأخرى، وهو ما يهدد الأمن الروسي، مما أدى بروسيا إلى استخدام قوة عسكرية إستباقية في شرق أوكرانيا[64].

ورغم امتناع الصين عن التصويت ضد قرار الجمعية العامة الذي يدين روسيا بالعدوان، لأنها لا تريد أن تتدهور علاقتها مع الدول الغربية، إلا أن التصريحات الأخيرة لوزارة الخارجية الصينية في ظل بيان مشترك من 5300 كلمة أدلى بها الرئيس الروسي والرئيس الصيني شي جين بينغ، أشارت بأن الصين ستساند المطالب الروسية، وانتقدت وزارة الخارجية(هوا تشون ينغ) الولايات المتحدة، ونبهت من تمدد العقوبات و تأثيرها في مصالح الصين[65]، ونظرا للشراكة المتعددة الأبعاد بين الصين وروسيا التي تشمل المجال التجاري والعسكري والصناعات الفضائية، طلبت الصين من الولايات المتحدة التخلي عن "عقلية الحرب الباردة" و اعتبار مخاوف روسيا الأمنية على محمل الجد[66].

وكانت أول تجربة للموقف الهندي في التصويت على قرارات الأمم المتحدة، أهمها قرار الجمعية الذي يدين روسيا بالعدوان، وقد امتنعت الهند عن التصويت على هذا القرار، وعبرت عن قلقها حول هذه الأزمة، وضرورة احترام القانون الدولي، في الحفاظ على سيادة الدول، من غير ذكر أي دولة ومن دون انتقاد روسيا.[67]

وفي نفس السياق تلخص الموقف الإيراني بالدعوة إلى وقف النزاع، ومعالجة أسباب اندلاع الحرب المتمثلة في سياسة الولايات المتحدة والغرب في تدخلها السياسات الداخلية للدول، وقد أتى في خطاب المرشد الأعلى "علي الحسين الخامنئي" عند بداية النزاع المسلح حيث قال:" نحن ندعو إلى الحد من

---

[64]_"كيف استغلت كوريا الشمالية حرب أوكرانيا في تحقيق مصالحها"،موقع أنتريجيونال للتحليلات الإستراتيجية،30 نوفمبر2022 تاريخ الإطلاع:13 فيفري 2023 على الساعة 9:15 https://www.interregional.com.

[65]_"بينها بلد عربي ..تعرف على الدول التي تدعم روسيا في حربها على أوكرانيا"، موقع قناة الجزيرة، 25فيفري2022، تاريخ الإطلاع:10-04-2023 على الساعة 14:25 https://www.aljazeera.net/news/.

[66]_ "موقع هندي:10 دول ستساند روسيا في حال نشوب حرب"، موقع قناة عربي 21، 28جانفي2022، تاريخ الإطلاع:15-04-2023 على الساعة 17:05 https://arabi.com/story

[67]_ الهند والغزو الروسي لأوكرانيا..بين حليف قديم وشريك جديد، موقع قناة العربي جديد،10 أوت 2022، تاريخ الإطلاع:15 أفريل 2023على الساعة: 15:30 https://www.alaraby.co.uk/opinion/.

الحرب، ولكن من الصعب تحقيق ذلك إلا إذا عرف السبب الأصلي وهو النظام الغربي" متهما الولايات المتحدة في تغيير الأنظمة وتعيين رؤساء موالين لها[68].

ثانيا: طبيعة الدعم المقدم لروسيا

اتخذت الدول المذكورة سالفا بعض الخطوات لدعم روسيا بمختلف الطرق، فمنها من قامت بدعم سياسي المتمثل في تصريحات تلقي فيها اللوم على الولايات المتحدة، والبعض الأخر قام بشراكة ومبادلات اقتصادية لفك العزلة عن روسيا والتصدي للعقوبات الغربية، ودعم عسكري من دول قليلة بكون أن موسكو لها القدرة الكافية من الناحية العسكرية والتسلح.

فقد اعترفت سوريا بالمنطقتين الانفصاليتين شرق أوكرانيا "لوغانسك ودونيتسك" بعد فترة قصيرة من إعلان بوتين بهما دولتين مستقلتين[69].

وزيادة على ذلك كانت كوريا الشمالية هي الدولة الوحيدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي إعترفت بالتصويت الذي نظمته روسيا في دونيتسك ولوهانكس وخيرسون وزاباروجيا، وأيدت بيونج يانج نتائج الاستفتاءات تلقائيا، مشيرة أن الأغلبية من الناخبين وافقت الاندماج في روسيا[70].

وبعد نشوب الحرب الروسية على أوكرانيا دعت الصين إلى عدم تصوير العمليات العسكرية الروسية على أنها "غزو"، وقال الرئيس الصيني في زيارته لروسيا في مارس 2023 إلى روسيا أن الصين مستعدة للعمل مع روسيا لحماية القانون الدولي، وإلى جانب ذلك صرح "وانغ وين بين" المتحدث باسم الخارجية الصينية أن "على المحكمة الجنائية الدولية لاعتماد موقف موضوعي وغير منحاز وتجنب

---

[68] _صفاء إبراهيم الموسي، "الموقف الإيراني من الحرب الروسية–الأوكرانيا وأبعادها الإستراتيجية"، *مجلة مدارات إيرانية*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، المجلد4، العدد16، 2022، ص.37–38.

[69] _ "بينها بلد عربي ..تعرف على الدول التي تدعم روسيا في حربها على أوكرانيا"، موقع قناة الجزيرة 25 فيفري2022، تاريخ الإطلاع: 10–04–2023 على الساعة14:05 https://www.aljazeera.net/news/.

[70] _"كيف استغلت كوريا الشمالية حرب أوكرانيا في تحقيق مصالحها"، موقع أنتريجيونال للتحليلت الإستراتيجية، 30 نوفمبر2022 تاريخ، الإطلاع:13–04–2023 على الساعة 9:15 https://www.interregional.com.

التسييس وازدواجية المعايير" [71]، ونظرا للشراكة المتعددة الأبعاد بين الصين وروسيا التي تشمل المجال التجاري والعسكري والصناعات الفضائية، طلبت الصين من الولايات المتحدة التخلي عن "عقلية الحرب الباردة" واعتبار مخاوف روسيا الأمنية على محمل الجد[72].

كما أعلن الرئيس الإيراني مع نظيره الروسي في اتصال هاتفي "أن توسع الناتو شرقا يعد تهديدا لأمن واستقرار روسيا"، وعند النظر إلى الموقف الإيراني نجد أنها لم تدن موسكو لشنها الحرب على أوكرانيا[73].

وفي تاريخ 1 مارس2023 انعقدت قمة مجموعة العشرين في الهند، أين لم ينجح المجتمعون في نيودلهي(عاصمة الهند) بإصدار بيان نهائي يدين روسيا بسبب تضارب المواقف بين المجموعة، وقد سيطرت الهند على ضغوطات الغرب المتمثلة في الامتناع عن انتقاد روسيا، فركزت الهند على الأمن الغذائي وتحديات الدول النامية بدل الاهتمام بالحرب الروسية الأوكرانية[74]، وزيادة على ذلك لم تتخذ نيودلهي أي مبادرة لفرض عقوبات على موسكو، وصرحت أن العقوبات الغربية على روسيا كان لها تأثير سلبي على العالم[75]، كما تبين الموقف البيلاروسي حسب عدة تقارير إعلامية تفيد أن القوات الروسية توغلت عبر الحدود البيلاروسية إلى أوكرانيا، وتواجد القوات البيلاروسية في أوكرانيا تقاتل مع الروس، ولا تزال بيلاروسيا تستضيف أكثر من 30 ألف جندي روسي للمشاركة في المناورات العسكرية[76].

---

[71]_"بينها بلد عربي ..تعرف على الدول التي تدعم روسيا في حربها على أوكرانيا"، موقع قناة الجزيرة،25 فيفري2022، تاريخ الإطلاع:10-04-2023 على الساعة 14:30 https://www.aljazeera.net/news/

[72]_ "موقع هندي:10 دول ستساند روسيا في حال نشوب حرب"، موقع قناة عربي21، 28جانفي2022، تاريخ الإطلاع:13-04-2023 على الساعة17:05 https://arabi.com/story

[73]_صفاء إبراهيم الموسي، مرجع سابق، ص.37-38.

[74]_فشل مجموعة العشرين ونجاح نيودلهي، موقع قناة الميدان نت، تاريخ النشر :04 مارس2023،تاريخ الإطلاع: 16 مارس 2023 على الساعة 13:30 http://www.almayadeen.net/articles

[75]_ guerre en ukraine :" l'inde durcit un peu son discours vis-à-vis de poutine"_Les Echos ،publié le 28 juin 2022 à 18 :36، consulté le :16 avril 2023 https://www.lesechos.fr/monde/asie-pacifique/guerre-en-ukraine-linde-durcit-un-peu-son-discours-vis-a-vis-de-poutine-1582319.

[76]_"بينها بلد عربي ..تعرف على الدول التي تدعم روسيا في حربها على أوكرانيا"، موقع قناة الجزيرة، 25فيفري2022، تاريخ الإطلاع:10-04-2023 على الساعة 14:05 .https://www.aljazeera.net/news/

الفرع الثاني

المنظمات الدولية المؤيدة لروسيا

في الوقت الذي تعيد الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء تحالفات إستراتيجية مع الغرب لمواجهة روسيا، قامت هذه الأخيرة بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع عدة تحالفات لخلق كتلة قوية لمواجهة التهديدات الغربية الراهنة، ومنه سنتطرق إلى ذكر أهم المنظمات الدولية الداعمة لروسيا :

أولا: منظمة الأمن الجماعي(CSTO)

أنشأت منظمة الأمن الجماعي عام 2002، وهي تحالف عسكري يضم دول كانت سابقا في الجمهورية السوفييتية، وتتمثل في روسيا وأرمينيا، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان، حيث ينظر الحلف إلى العدوان على إحدى هذه الدول على أنه عدوان على كل الأعضاء، فهي بطريقة ما النظير الشرقي لحلف الناتو[77].

وفي 16 ماي 2022 إستظافت موسكو قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وكان من نتائجها كيفية تعامل المنظمة مع الوضع الراهن عبر تقوية التعاون العسكري والسياسي، وبناء نظام فعال للأمن الجماعي لمواجهة التهديدات والتحديات، وتطرقوا إلى موضوع التصويت في منظمة الأمم المتحدة التي تتضمن إدانة روسيا، حيث رفضت الدول الأعضاء في المنظمة عن التصويت وعارضت بيلاروسيا تلك القرارات، أما القرار الذي يخص تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان فقد عارضته كل الدول الأعضاء، إلا أرمينيا التي غابت عن جلسة التصويت، وكما أبدا البيان عن رفضه للعقوبات الانفرادية التي وقعت على روسيا بدون موافقة مجلس الأمن، وسياسة ازدواجية المعايير والانتقائية في التعامل مع مبادئ القانون الدولي[78].

---

[77]"_qu'est-ce que l'OTSC,organisation du traité de securité collective !", Geo.Fr, publié le 10 nonembre 2022, à 9 :30, consulté le: 20 avril 2023
http://www.geo.fr./geopolitique/quest-ce-que-lostc-organisation-du-traite-de-securite-collective-212372.

[78]_صدقي عابدين، "رسائل موسكو: دلالات قمة منظمة الأمن الجماعي في روسيا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة22 ماي2022، تاريخ الإطلاع 20 أفريل 2023، على الساعة15:11
http://futureuae.com/ar-AE/Mainpaige/item/7305/.

ثانيا: منظمة بريكس(BRICS)

تعتبر البريكس منظمة دولية نشأت سنة 2006، بمبادرة من الصين، الهند، البرازيل، روسيا، بعدها إنظمت إليها جنوب إفريقيا سنة 2011، ويعتبر اسم المنظمة "البريكس" مختصر للحروف الأولى باللغة الإنجليزية لدول المنظمة، ويتمثل هدف المنظمة في تقوية التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري، وتنعقد قمة بريكس مرة واحدة كل سنة، وكان آخر اجتماع لها في 23 جوان 2022 تزامنا مع مواصلة الغرب فرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا بسبب حربها مع أوكرانيا[79]، فمنذ بداية هذه الحرب أبعدت أعضاء المنظمة نفسها عن الغرب ورفضت تطبيق العقوبات التي قررتها الغرب ضد روسيا، وزيادة على ذلك ارتفعت المبادلات التجارية بشكل غير مسبوق بين روسيا وأعضاء منظمة البريكس خاصة مع الهند والصين[80].

من نتائج قمة بريكس الأخيرة، سعت المنظمة إلى التصدي لسيطرة الغرب على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال محاولة توسيع عضوية البريكس، ليشمل أعضاء جدد للمساعدة لتحقيق أهداف المنظمة، وزيادة على ذلك تم الإعلان عن بدأ العمل على إنشاء عملة احتياط دولي جديدة والبحث عن نظام نقدي عالمي بديل للسويفت ومتحرر من الدولار[81].

ثالثا: منظمة الأوبك (OPEC)

تأسست منظمة الأوبك سنة 1960 في قمة بغداد عاصمة العراق، وهي عبارة عن منظمة حكومية دولية تضم 13 دولة مصدرة للنفط بهدف تنسيق وتوحيد السياسات البترولية والتأثير على أسعار النفط العالمية، ويمكن أن تتأثر هذه الأسعار بصفة قوية حسب الأحداث الجيوسياسية والتوترات الإقليمية

---

[79]_قاسمي عبد السميع، مجموعة بريكس..القوة الصاعدة في العلاقات الدولية،موقع نون بوست، 21 فيفري 2018، تاريخ الإطلاع:21 أفريل 2023 على الساعة 10:25. http://www.noonpost.com/content/22569

[80]_ أستريد برانج، هل تصبح مجموعة بريكس بديلا لمنظومة الغرب ؟ موقع قناة DW، 03 أفريل 2023، تاريخ الإطلاع: 21 أفريل 2023 على الساعة12:00 http://www.dw.com/ar/

[81]_شادي عبد الوهاب منصور، "فرص نجاح البريكس في إضعاف الهيمنة الغربية على الإقتصاد الدولي"، *مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*، مركز تفكير think thank، الإمارات العربية المتحدة، العدد 1592، 2022، ص ص.1-2.

كالحروب الدولية[82]، فتسبب النزاع الروسي الأوكراني في فرض عقوبات على النفط الروسي من طرف مجموعة الدول السبع، وصرحت عن إرادتها في إبقاء ثمن البرميل الواحد من الخام في حدود 60 دولار، وفي أوج هذه الأزمة قررت منظمة الأوبك يوم 5 أكتوبر 2022 في فيينا خفض الإنتاج النفطي بواقع مليوني برميل يوميا إلى أقل من 42 مليون برميل وهو ما يقارب 2% من إمدادات النفط العالمية، كإجراء احترازي بهدف دعم استقرار السوق، فاعتبرت الخارجية الروسية أن قرار الأوبك في إنقاص الإنتاج النفطي يمثل خطوة ضد تسقيف سعر الخام الروسي، في المقابل اتهمت الغرب هذا القرار على أنه عمل يدعم روسيا التي تعتمد على عائدات النفط والغاز بشكل وافر، واعتبرت كارين جان المتحدثة باسم البيت الأبيض في تصريح لها أن منظمة الأوبك تدعم وتقف مع روسيا [83].

رابعا: منظمة شنغهاي والإتحاد الاقتصادي الأوراسي

تشكلت منظمة شنغهاي سنة 2001، وتضمنت الصين وروسيا، كازاخستا، أوزباكستان، طاجكستان وقيرغيزيا وإنظمت إليها الهند وباكستان في 2017، وتعتبر كل من إيران ومونغوليا وبيلاروسيا دول مراقبة مرشحة للإنظمام، وفي آخر قمة لهذه المنظمة (سمرقند) التي إنعقدت في 15 و16 سبتمبر 2022، لقد حضت القمة اهتماما دوليا وإعلاميا نظرا للأوضاع المتوترة في تلك الفترة، أهمها النزاع الروسي الأوكراني وتسببها في أزمتي الطاقة والغذاء والعقوبات المفروضة على روسيا، حيث تهدف دول المنظمة إلى تقوية تعاونها السياسي الاقتصادي والعسكري للتصدي للعقوبات الأمريكية وهيمنتها، والسعي لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث انتقد البيان الختامي لقمة "سمرقند" التطبيق الأحادي للعقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على روسيا ودول أخرى أعضاء في المنظمة، خلافا عن العقوبات التي قررها مجلس الأمن[84].

أما منظمة الإتحاد الاقتصادي الأوراسي فهو تكتل اقتصادي في آسيا وأوروبا يضم كل من بيلاروسيا كازخستان، قيرغيزستان، روسيا وأرمينيا، ويمكن القول أن الإتحاد يمثل الإطار الإقليمي الأكثر

---

[82] _أحمد سلطان، الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على أسواق النفط، موقع السياسة الدولية، 09 مارس 2022، تاريخ الإطلاع: 23 أفريل 2023 على الساعة 10:20. http://www.siyassa.org.eg/news/18260.aspx

[83] _ أوبك تخفض الإنتاج استجابة لسقف أسعار النفط الروسي، موقع قناة آرتي العربية، 19 أفريل 2023 على الساعة 20:25، تاريخ الإطلاع، 24 أفريل 2023 على الساعة 16:40. https://arabic.rt.com/business/1453682

[84] _منظمة شنغهاي..عمالقة آسيا يتكتلون بمواجهة الغرب، موقع أنادولو أجنسي، 20 سبتمبر 2022، تاريخ الإطلاع 25 أفريل 2023 على الساعة10:30 https://www.aa.com.tr/ar/

تقدما وطموحا لروسيا في الفضاء السوفييتي السابق[85]، وفي الآونة الأخيرة في ظل النزاع الروسي الأوكراني قامت أغلب دول الإتحاد الاقتصادي بالموافقة صراحة على دفع ثمن الغاز الروسي بالروبل[86]، وفي تصريح للباحثة الروسية الاقتصادية لانا بدفان قالت أن هدف الإتحاد الرئيسي هو مواجهة العقوبات التي تفرض على روسيا أو أعضائها، ومن النتائج المرجوة من المؤتمر الأخير في بيشكيك تحرير روسيا اقتصاديا بإقرار المزيد من العمليات التجارية والمعاملات الجمركية المتمثلة في حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال بين دول الأعضاء بعيدا عن القيود والبيروقراطية، وتسعي دول الأعضاء إلى توحيد العملة مستقبلا[87].

المطلب الثاني

الموقف الدولي المعارض لروسيا

رغم تذبذب المواقف المحايدة والمعارضة لبعض الدول، استطاعت الدول المؤيدة لأوكرانيا استصدار لائحة بموافقة 141 دولة من الجمعية العامة التي تنص على إدانة روسيا وتطالبها بوقف عدوانها على أوكرانيا بشكل فوري[88]، غير أن هذه التوصية ليست ملزمة لموسكو، لكن تعتبر خطوة دبلوماسية لأوكرانيا وحلفائها قد تمكنها من فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية للضغط على روسيا وإرغامها على وقف التدخل العسكري، وهذا ما قامت به الدول الغربية عبر تقديم يد العون لأوكرانيا اقتصاديا وعسكريا[89]، ولم يقتصر ذلك على الدول فقط بل قامت العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية بدعم أوكرانيا خلال الحرب عن طريق تقيم المساعدات الإنسانية والمالية، كما قامت بإلقاء اللوم

---

[85] **_JANKO SCEPANOVIC**, Russia, Iran, and the Eurasian Economic Union, 14 april 2021, consulted in : 26 april 2023, at :9 :02 https://eng.globalaffairs.ru/articles/russia-iran-eaeu/.

[86] _ دول الإتحاد الأوراسي توافق على دفع ثمن الغاز بالروبل، موقع قناة اليوم تيفي، 13 أوكتوبر 2022، تاريخ الإطلاع :25 أفريل 2023 على الساعة 14:22 https://alyaumtv.net.

[87] _ الإتحاد الأوراسي ..روسيا تستعرض قوة "حدائقها الخلفية"، موقع قناة سكاي نيوز العربية، 28 ماي 2022، تاريخ الإطلاع: 25 أفريل 2023 على الساعة 16:20 https://www.skynewsarabiaa.com/world/152622-

[88] _la résolution de l'assembleé générale,N° :A/ES-11/L.7 « paix globale, juste et durable en ukraine » https://press.un.org/fr/2023/ag12492.doc.htm.

[89] _جعبوب محمد، مرجع سابق، ص.327.

على روسيا واتحدت مع الغرب وحلفائها لفرض عقوبات قاسية على موسكو، ومنه سنتطرق إلى أهم الدول(**الفرع الأول**) والمنظمات(**الفرع الثاني**) التي تقف مع أوكرانيا.

الفرع الأول

الدول المؤيدة لأوكرانيا

بعد التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا في 24 فيفري 2022، بسبب نية أوكرانيا في المضي قدما في محاولاتها الإنظمام إلى حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، تنوعت ردود الفعل الدولية على إدانة روسيا لخرقها قواعد القانون الدولي ومنه سنتطرق إلى أهم الدول التي دعمت أوكرانيا في حربها .

أولا: حجج الدول الداعمة لأوكرانيا

أدانت العديد من الدول التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا واعتبرته انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وأن من واجبها اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه الأزمة والضغط على روسيا لوقف العدوان الذي يمثل تهديدا للأمن الدولي، فذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدانة روسيا مباشرة بعد التدخل الروسي على أوكرانيا، ووصف الرئيس الأمريكي الإعلان الروسي بضم مناطق أوكرانية على أنه احتيال على دولة ذات سيادة[90]، وفي سياق موازي صرح الرئيس الفرنسي ماكرون على قادة العالم في المناقشة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن روسيا قامت بعمل عدواني وغير شرعي بخرق قواعد ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ المساواة في السيادة، حيث وصف ماكرون الغزو الروسي بأنه عودة إلى "الإمبيرالية" كما انتقد الدول المحايدة بأنها ترتكب خطأ تاريخي، فالالتزام بالصمت يعتبر تواطئا مع نهج روسيا في التوسع والاستحواذ على الأراضي[91]، كما اعتبرت ممثلة المملكة المتحدة **(بريطانيا)** التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا أنه دون أساس أو مبرر قانوني وانتهاك لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وسيتوجب عليها تحمل العواقب، ولقد ذهبت ألمانيا أيضا إلى إدانة التصعيد الروسي العسكري حيث دعت المندوبة

---

[90]_القاضي محمد، "التدابير المضادة في القانون الدولي"، *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب،المجلد2، العدد8، 2022، ص ص.462-464.

[91]_ ماكرون يدين الغزو الروسي لأوكرانيا باعتباره "عودة إلى الإمبريالية " داعيا الأمم المتحدة إلى دعم الطريق إلى السلام، موقع الأمم المتحدة، 20 سبتمبر 2022، تاريخ الإطلاع: 2 ماي2023على الساعة8:00 https://news.un.org/ar/story/2022/09/1111871.

الألمانية أعضاء مجلس الأمن إلى مساندة أوكرانيا ضد الانتهاك المهين لقواعد القانون الدولي ومبادئ الميثاق[92].

ثانيا: طبيعة الدعم المقدم لأوكرانيا

قدمت أمريكا دعما مباشرا لأوكرانيا على مدار العام الماضي، وعملت بشكل وثيق مع السلطات الأوكرانية، حيث قام الرئيس الأمريكي بايدن بإستظافة زيلينسكي (الرئيس الأوكراني) في البيت الأبيض لتوجيه رسالة قوية تمثل الدعم الثابت لكييف، وتتمثل الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لدعم أوكرانيا في :

ا) **المساعدات العسكرية:** أمدت الولايات المتحدة في بداية الحرب العديد من الأنظمة المضادة للدروع و الضربات الجوية، تمثلت في 8000 من صواريخ جافلين و1600 من أنظمة ستينغر، وأرسلت 160 نظام هاورتز و38 صاروخ مدفعي التي مكنت أوكرانيا من استعادت مئات الكيلومترات من الأراضي المستعمرة، بالإضافة إلى معلومات إستخباراتية حساسة في تحديد في تحديد الأهداف العسكرية الروسية.

ب) **المساعدات الإنسانية:** قدمت أمريكا ما يقارب 1.9 مليار دولار لأوكرانيا بعد بدأ الغزو الروسي، كما استجابة للاحتياجات الأوكرانية المتمثلة في الغذاء والماء والرعاية الصحية الصحية، كما نظمت تحالف لاستعادت الكهرباء والتدفئة في أوكرانيا ، كما قامت باستقبال 267 ألف أوكراني و أمدت 340 مليون دولار لمساعدة اللاجئين الأوكرانيين[93].

ت) **المساعدات الاقتصادية:** وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من العقوبات الاقتصادية والمصرفية والتكنولوجية على مؤسسات الدولة الروسية(البنوك، قطاع الطاقة)، في محاولة ردع روسيا للوقف من أعمالها العسكرية وتقديم الدعم المالي لأوكرانيا، كما قررت الولايات المتحدة حظر الطائرات

---

[92] _ فيما يجتمع مجلس الأمن بشأن الأزمة الأوكرانية، روسيا تعلن بدء "عملية عسكرية خاصة " في دونباس، موقع الأمم المتحدة، 23 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 6 ماي 2023 على الساعة: 9:20
https://news.un.org/ar/story/2022/02/109481.

[93] _ Fact sheet : One year of supporting ukraine, White house.GOV21 february 2023,consulted in :30 may 2023 https://wwww.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/02/21/fact-sheet-one-year-of-supporting-ukraine/.

الروسية من المجال الجوي الأمريكي، بهدف عزل روسيا دوليا، وفرضت عقوبات تستهدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية لافروف[94].

كما كان الموقف البريطاني تجاه هذه الأزمة متشددا، وذلك من خلال تصريحات وزيرة الخارجية البريطانية التي قالت أنه سنكون أقوياء في دعمنا لأوكرانيا ضد العدوان الروسي[95]، وسعت **لندن** إلى حشد القوى الغربية في معاقبة موسكو إلى حد محاولة طردها من مجلس الأمن الدولي حيث أشار رئيس الوزراء البريطاني أن لندن مستعدة لمناقشة موضوع إخراج روسيا من العضوية الدائمة لمجلس الأمن، كما وقعت عقوبات اقتصادية على موسكو تمثلت في الحظر البحري والجوي على السفن والطائرات الروسية، ومن المساعدات التي قدمتها لندن لأوكرانيا هي تقديم أسلحة فتاكة متمثلة في آلاف الصواريخ والدبابات، كما كانت المملكة المتحدة متفوقة عن باقي الدول الأوروبية في الدعم المالي والعسكري حيث وعدت بتقديم ما يقارب 2.8 مليار دولار كدعم عسكري لكييف[96]، وسعت فرنسا إلى دعم كييف عسكريا عن طريق تقديم شحنات من الأسلحة بشكل مستمر، كما أرسلت ما يقارب 600 طن من الأجهزة الصحية والمواد الغذائية[97].

أما اليابان فقد دعمت قرار الجمعية العامة الذي يدين الغزو الروسي على أوكرانيا، وإنظمت إلى الولايات المتحدة في فرض العقوبات مشددة على روسيا، وأوقفت المبادلات مع البنك المركزي الروسي وقامت بتجميد ممتلكات وأموال الرئيس الروسي ومسؤولين حكوميين، كما حظرت واردات المنتجات الروسية وعزمت على تقديم800 مليون دولار كمساعدات إنسانية ومالية لكييف[98]، وفي تصريح لرئيس الوزراء

---

[94]_أحمد جلال محمود عبده، مرجع سابق ص ص.429-430.

[95]_صادق الطائي، الموقف البريطاني من التصعيد الروسي، جريدة القدس، 18 ديسمبر 2021، تاريخ الإطلاع: 1 ماي2023 على الساعة:9:45 https://www.alquds.co.uk/.

[96]_أحمد عبد القادر يحيى، لماذا تتبنا بريطانيا نهجا متشددا تجاه تدخل روسيا لأوكرانيا ؟، موقع أنتريجيونال، 2 مارس 2022، تاريخ الإطلاع:1 ماي 2023 على الساعة: 11:00 https://wwwinterregional.com/.

[97]_**Katma Ahmed**, the leavent news, France and the ukranien war…appeasment to the russian and efforts to shorten the distances of the war, 19 jun 2022 ,consulted in : 2 may 2023 at 11:22 https://theleavantnews.com/article/.

[98]_هارار تشيكاهيتو، السياسة اليابانية تجاه روسيا..دروس من الغزو الروسي لأوكرانيا، موقع اليابان بالعربي، تاريخ 12 جوان 2022، تاريخ الإطلاع: 2 ماي 2023 على الساعة: 12:55 https://www.nippon.com/ar/in-depth/a08105/amp/

الياباني قال أنه لا يجب أن نتساهل مع هذه الطريقة لتغيير الوضع بالقوة، ويجب أن نساند أوكرانيا ونوقع العقوبات على روسيا من أجل استعادة النظام القائم على حكم القانون وميثاق الأمم المتحدة[99].

وتعتبر ألمانيا من أكبر المساهمين في تقديم المساعدات المالية والإنسانية، حيث وصلت المساعدة العسكرية إلى ما يقارب 2 مليار يورو من الأسلحة والمعدات الحربية، منها القاذفات ومصفحات مضادة للطيران، الصواريخ، طائرات بدون طيار، بالإضافة إلى تجهيزات تقنية وأجهزة طبية[100].

وفي مارس 2023 صرح وزير الخارجية الأوكراني أن الموقف الذي اتخذه المجتمع الدولي سيؤخذ بعين الاعتبار في تشكيل علاقات مستقبلية، واعتبر الدول التي لم تدعم أوكرانيا في حربها قد أخطأت التصرف وستدفع الثمن، وأضاف الوزير أن أوكرانيا تعتمد بشكل كبير على المساعدات الغربية ودعمها العسكري وإضافة إلى الدول المذكورة سلفا أعلنت الدنمارك وإستونيا ولاتفيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، السويد، بلجيكا وهولندا أنها مستعدة لتقديم الأسلحة لكييف، فضلا عن الإمدادات الإنسانية والصحية والإقصادية الكبيرة والمستمرة للأوكرانيين فدعى الوزير الأوكراني إلى الإسراع في تقديم الدعم والمساعدة من حلفائه فأي تأخر يعني فقدان المزيد من الضحايا[101].

الفرع الثاني

المنظمات الدولية الداعمة لأوكرانيا

تزامنا مع التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا لم تكن الدول الداعم الوحيد لكييف، بل لعبت المنظمات الدولية دور كبير في دعم أوكرانيا ومساندتها عبر كل الطرق الممكنة ومن أهم هذه المنظمات:

أولا: حلف الشمال الأطلسي

---

[99]_ اليابان تؤكد مواصلة دعم أوكرانيا من دون أسلحة، موقع الشرق الأوسط، 25 فيفري 2023، تاريخ الإطلاع: 12 ماي 2023 على الساعة01: 15 https://aawsat.com/home/article/4178641/

[100]_ التضامن مع أوكرانيا، موقع دوتشلاند، 19 ديسمبر 2022، تاريخ الإطلاع :3 ماي 2023 على الساعة 10:25 https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/.

[101]_لاندال جيمس، روسيا وأوكرانيا: وزير الخارجية الأوكراني يقول إن الدول التي تخذل بلاده ستدفع الثمن في المستقبل،موقع قناة بي بي سي نيوز عربي، 17 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 3 ماي 2023 على الساعة 12:30 https://www.bbc.com/arabic/world-64929696.

يعتبر الناتو تحالف عسكري دولي يتكون من 31 بلد عضو، ويشكل نظام للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء للدفاع المشترك ردا على أي هجوم من قبل دول خارجية، ويقع المقر الرئيسي لهذا الحلف في بلجيكا[102]، وقد ساهمت المنظمة خلال الحرب الروسية على أوكرانيا في دعم سياسي وعسكري ومالي لكييف نظرا لتزايد التصعيد الروسي وزعزعة استقرار الأوروبي، فصرح الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرج" بأن ما تقوم به موسكو هو" انتهاك صريح للقانون الدولي"، وقد ناقش أعضاء الناتو الدعم الأوكراني لعدة سنوات لاستبعاد الأسلحة السوفياتية واستبدالها بمعدات حلف الناتو، كما قام بتمديد أوكرانيا ما يقارب 500 مليون يورو سنويا[103]، وفي وقت لاحق أمر الأمين العام من الناتو إرسال المزيد من الأسلحة إلى **كييف** مؤكدا على أنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلم مضيفا أن لأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن نفسها، وأنه يجب على روسيا الاقتناع بأن هدفها لن يتحقق[104].

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة

كان موقف الأمم المتحدة واضحا في إدانة الغزو الروسي، فقد دعى الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" مجلس الأمن على محاولة إنهاء الحرب في أسرع وقت والتخفيف من عواقبها، وفي خلال جلسة مجلس الأمن حول الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا قال: " تتعامل الأمم المتحدة مع توغل على جبهات متعددة لدولة عضو دائم في مجلس الأمن "روسيا" على دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة "أوكرانيا" في خرق لقواعد ميثاق الأمم المتحدة[105]، وقد تبنى مجلس الأمن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة وألبانيا يدين الغزو الروسي ويطالبها بسحب قواتها فورا، لكن حضي هذا القرار بالفشل بسبب استخدام روسيا لحق النقض "الفيتو"[106]،كما قامت الجمعية العامة والتي تعتبر من أجهزة الأمم المتحدة في مارس 2022 بتبني قرار يدين الغزو الروسي على أوكرانيا ويطالب "**موسكو**" بالتوقف الفوري عن

---

[102]_ qu'est-ce que l'otan ? NATO, 5 avril 2023 a 15 :51, consulté le : 3 mai 2023 a14:00 https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_52044.htm.

[103]_ "الناتو" يتمسك بدعم أوكرانيا عسكريا، موقع قناة سكاي نيوز عربية، 22 فيفري 2023 ، تاريخ الإطلاع: 3 ماي 2023 على الساعة 15:04

https://www.skynewsarabia.com/world/1503580-.

[104]_ ((الناتو)): دعم أوكرانيا عسكريا أسرع طريق للسلام ، موقع الإتحاد، 31 ديسمبر 2022 تاريخ الإطلاع: 3 ماي 2023 على الساعة 16:32 https://www.alittihad.ae/news/.

[105]_ Guterres appelle le conseil de sécurité à tout faire pour mettre fin à la guerre en Ukraine, Nations Unies, 5 avril 2022, consulté le 4 mai 2023 a 21 :30 https://news.un.org/fr/story/2022/04/1117682.

[106] _ conseil de sécurité :projet de resolution depolorant << l'aression >> contre l'Ukraine rejeté en raison du veto russe,Nations Unies , 25 févrié 2022, consulté le 4 mai 2023 a 10 :45 https://news.un.org/fr/story/2022/04/1117682.

استعمال القوة المسلحة ضد أوكرانيا[107]، ويدعو إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية "**لكييف**"، ورغم عدم إلزامية هذا القرار إلا أنه لقي موافقة كبيرة من طرف الدول، وزاد من الضغط الدبلوماسي على روسيا[108]، وفي تصريح للأمين غوتيريش خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الأوكراني في مارس 2023 أوضح أن موقف الأمم المتحدة لم يتغير:" إن التدخل العسكري على أوكرانيا يعتبر انتهاك لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، من الواجب الحفاظ على استقلالية أوكرانيا وسلامة أراضيها[109].

ثالثا:الإتحاد الأوروبي

أعلن الإتحاد الأوروبي في بيان رسمي عن قلقه من الغزو الروسي لأوكرانيا، متهما الرئيس الروسي بتدمير هوية أوكرانيا وكيانها وعدم مراعاة قواعد القانون الدولي مع استهداف البنية التحتية المدنية وقتل الأبرياء، فكانت استجابة الإتحاد الأوروبي لمساعدة أوكرانيا واضحة في ما يخص الجانب العسكري (معدات وأسلحة فتاكة) ودعم الشعب الأوكراني عمليا(الوقود ومعدات الحماية،الإمدادات الطبية والغذائية) [110]،كما أكد الإتحاد الأوروبي دعمه الثابت لأوكرانيا بعد مرور عام للغزو الروسي في بيان ختام قمة الإتحاد الأوروبي، وشهدت القمة إدانة قاطعة لروسيا ومطالبتها بالتوقف الفوري عن الغزو مبينا أن المجلس الأوروبي سيواصل الضغط على موسكو طالما كان ذلك ضروريا[111].

---

[107]_قرار الجمعية العامة، رقم ES11/L.1، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الحادية عشر، بتاريخ 2 مارس 2022، A/RES/ES-11/L.1(2022

[108]_ "تصويت تاريخي" ..الأمم المتحدة تدين الغزو الروسي لأوكرانيا، موقع قناةDW، 2 أفريل 2022، تاريخ الإطلاع: 4 ماي 2023 على الساعة 11:22 http://m.dw.com/ar/.

[109]_ من كييف الأمين العام يؤكد تضامنه: الغزو الروسي سبب معاناة هائلة وتداعيات عميقة، موقع الأمم المتحدة، 8 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 4 ماي 2023 على الساعة 23:02 https://news.un.org/ar/story/2023/03/1118727.

[110]_ تدابير أخرى للرد على الغزو الروسي، موقع ويب الرسمي للإتحاد الأوروبي، 27 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 5 ماي 2023 على الساعة 10:02 https://www.eeas.europa.eu/eeas/

[111]_ ختام قمة الإتحاد الأوروبي..بيان يجدد دعم أوكرانيا ويطالب مساعدات لتركية وسوريا، موقع الشرق، 10 فيفري 2023 على الساعة: 13:25، تاريخ الإطلاع: 5 ماي 2023 على الساعة 20: 11 https://asharq.com/ar/26ss9gewQ4ALqwcrjk7ppH-.

الفصل الثاني

عدم امتثال روسيا لشروط استخدام القوة المسلحة في أوكرانيا

بعد قيام روسيا ببدأ احتلال أوكرانيا في 24 فيفري 2022 أسس الرئيس فلادمير بوتين في خطابه ما أطلق عليه اسم عملية عسكرية خاصة في الأراضي الأوكرانية، فاستند إلى فكرة الدفاع الشرعي عن النفس كمبرر لاستخدام القوة العسكرية، نظرا لاحتمال أو وجود خطر يهدد الأمن والسلم الروسي من داخل الأراضي الأوكرانية، خاصة بعد التصريح بإرادتها الإنظمام إلى حلف الناتو، وهذا ما يعني توسع الحلف واقترابه من الأراضي الروسية، وهذا ما يمثل السبب الرئيسي حسب المنظور الروسي الذي دفع بها إلى اللجوء لاستخدام القوة المسلحة[112]، لكن رغم اعتبار الدفاع الشرعي حق طبيعي لكل دولة لحماية نفسها، لم يترك هذا الحق للدول للتصرف به حسب أهوائها، فقد تم تأطيره قانونيا ليستوفي ضوابط ممارسته و إباحة استخدامه، وهذا ما أكدته المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بتحديد شروط القيام بحق الدفاع الشرعي متمثلة في شرط العدوان ووجوبية وقوع العدوان على دولة أخرى، وأساسيات أخرى يجب أن تتوفر فيه كشرط الدفاع الذي يستوجب أيضا معايير معينة لتحققه[113].

كما أرفق الرئيس الروسي سببا آخر لقيامه بالتدخل على أوكرانيا تمثل في حماية الأقليات الناطقة بالروسية في أوكرانيا (دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين) من الإبادة الجماعية والإضطهادات التي تعرضوا لها لمدة 8 سنوات، حيث صرح الرئيس الروسي تحقيقا لهذه الغاية بأنه سيجرد أوكرانيا من السلاح وسيحاكم مرتكبي تلك الجرائم الدموية المزعومة ضد المدنيين، وبالتالي قامت روسيا بالاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك لكن أغلبية المجتمع الدولي رفض الاعتراف بهما[114]، وبالرجوع إلى أساس استخدام القوة العسكرية لممارسة مسؤولية الحماية(حماية الأقليات الناطقين بالروسية)، نجد أنها تشترط معايير معينة إستباقية أولا تشمل تدابير غير عسكرية لحماية المدنيين المشار إليهم أعلاه، وفي حالة عدم قدرة تلك التدابير على توفير الحماية، يتم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لتفادي الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المدنيين[115]، ومن خلال ما سبق في مجريات الحرب الروسية الأوكرانية نطرح

---

[112]_**Grzegroz W.Kolodko**, Global Consequences Of Russia's Invasion Of Ukraine, spriger nature Switzerland, Poland, 2023, p p.12-13.

[113]_المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[114]_**CATHERINE-Amélie Chassin,** La guerre en Ukraine : une analyse de droit international, le 03 mars 2022, consulté le 01 juin 2023 a 21 :02
https://2idhp.eu/point-de-vue/la-guerre-en-ukraine-une-analyse-de-droit-international/

[115]_سليمان شباك، "من مبدأ مسؤولية الحماية إلى المسؤولية أثناء الحماية"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد6، العدد1، 2020، الجزائر، ص.1024.

سؤال عن ما مدى تطابق شروط ممارسة الدفاع الشرعي ومسؤولية الحماية مع ما قامت به روسيا على الأراضي الأوكرانية؟ وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا توزيع الدراسة إلى بحثين، خصصنا الأول لتبيان مدى توافق التدخل الروسي مع شروط الدفاع الشرعي، أما المبحث الثاني فكرسناه لعرض التدخل العسكري الروسي في ظل مسؤولية الحماية.

المبحث الأول

انتهاك روسيا لشروط الدفاع الشرعي

يعتبر الدفاع الشرعي قاعدة استثنائية بالنسبة للحظر العام لاستخدام القوة الوارد في المادة 4/02 من ميثاق الأمم المتحدة، ويجد أساسه في المادة 51 من الميثاق نفسه التي تنص على أن الدفاع الشرعي حق طبيعي تمارسه الدول، فهو يتعلق باستخدام وسائل محظورة في القانون لصد أو إيقاف عمل محظور أيضا[116]، بمعنى أنه لا يمكن الاعتراف بشرعية الدفاع الشرعي إلا بوجود الهدف الذي قرر لأجله، وقد جاء هذا الحق مقيدا بشروط يجب توفرها حتى يمكن الدفع به أمام القضاء الدولي الجنائي كدافع للإباحة، وبالعودة إلى الحرب الروسية على أوكرانيا، بررت روسيا تدخلها العسكري بحقها في الدفاع الشرعي، ومنه سنقوم بدراسة مشروعية الدفاع الشرعي الروسي بالتطرق إلى مدى توفر الشروط اللازمة للجوء لهذا الحق والمتمثلة في وقوع عدوان مسلح(**المطلب الأول**)، وإلزامية فعل الرد(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

عدم مشروعية فعل العدوان الروسي

يعد الدفاع الشرعي حقا طبيعيا للدول والأفراد أقرته جميع الأنظمة القانونية الداخلية والدولية، ومع ذلك فإن ممارسة هذا الحق لا يعطي واسع السلطة لممارسته، فقد ورد حق الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة على خلفية عدم اللجوء إليه، لكي لا تأخذه الدول على شكل ذريعة لاستخدام العنف لتحقيق مصالحها الشخصية وإسنادها إلى القانون الدولي، وهذا بالذات ما لجأت إليه روسيا لإباحة عدوانها على أوكرانيا، غير أن شروط ممارستها للدفاع الشرعي غير متطابقة مع ما قامت به القوات العسكرية الروسية على الأراضي الأوكرانية، حيث نلاحظ مما سبق انعدام أهم شرط من شروط ممارسة حق الدفاع الشرعي وهو وقوع عدوان مسلح مباشر(**الفرع الأول**)، والمساس بأحد الحقوق الجوهرية للدولة (**الفرع الثاني**) على روسيا.

[116]_المادة51 من ميثاق الأمم المتحدة، سالف الذكر.

الفرع الأول

عدم وقوع عدوان مسلح ومباشر

يعتبر العدوان بموجب قرار الجمعية العامة 3314 أنه استخدام سلطات دولة ما للقوة العسكرية ضد دولة أخرى لأغراض غير متمثلة في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي، أو لتنفيذ قرار أو توصية من هيئة مختصة للأمم المتحدة، فهو كل استخدام للقوة المسلحة يصدر من دولة ضد أخرى بخلاف قواعد القانون الدولي[117]، ومنه يمكننا ذكر أهم الشروط الخاصة لقيام العدوان التي لم تتطابق مع تبريرات روسيا لقيامها بالدفاع الشرعي: وهي أن يرد العدوان مسلحا على الدولة**(أولا)**، وأن يكون العدوان حالا ومباشرا**(ثانيا)**.

أولا: حدوث عدوان مسلح على الدولة

لقد أخذت الأمم المتحدة بالتفسير الضيق للدفاع الشرعي، وقد أعطت الحق للدول لاستخدام القوة في إطار الدفاع الشرعي بشرط أساسي يتمثل في وقوع عدوان مسلح غير مشروع، فشرط وقوع عدوان مسلح يعتبر حاجز قانوني واضح للدول التي تدعي الدفاع عن النفس، الذي لم يكن في القانون العرفي الدولي، بحيث كان من المشروع قيام الدفاع عن النفس عند حدوث تهديد أو اعتداء، فبالنظر إلى المادة 51 من الميثاق، نجد أن بدأ العدوان المسلح المنشأ لحق الدفاع يكون عند التأكيد من نية الدولة المعتدية بأنها تباشر في إتخاد الإجراءات النهائية اللازمة لارتكاب فعل العدوان[118].

ومن خلال ما سبق في الحرب الروسية على أوكرانيا نلاحظ انعدام تحقق أهم شرط من شروط ممارسة الدفاع الشرعي المتمثل في وقوع عدوانا فعلا، فأوكرانيا لم تقم بأي عدوان مسلح على روسيا، وبالتالي يعتبر الهجوم العسكري الروسي تدخل فردي(اللجوء إلى استخدام العنف بصورة مباشرة بإرادتها المنفردة لتحقيق مصالحها الخاصة وتصفيات حساباتها مع الدول الأخرى استنادا إلى قواتها الشخصية، وقراءتها

---

[117]_قرار الجمعية العامة رقم 3314 سالف الذكر.

[118]_مرسلي عبد الحق، "ضوابط الدفاع الشرعي و تكييف الحرب الوقائية في إطار القانون الدولي"، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، المركز الجامعي لتامنغست، المجلد07، العدد06، 2018، ص ص.259-260.

الخاصة لقواعد القانون الدولي، حتى إذا كان ذلك الفهم مغاير بالنسبة لما أراده المجتمع الدولي) في إطار سياسي لمحاولة ردع أوكرانيا من الإنظمام إلى حلف الناتو[119].

ثانيا: أن يكون العدوان مباشر على دولة

يقصد بالعدوان المباشر كونه قد بدأ بالفعل ولم ينتهي بعد، حيث يكون اللجوء إلى الدفاع عن النفس لاحقا لذلك الاعتداء وليس قبله، وأن يكون حقيقيا وليس عبارة عن توقعات بغرض التمسك بفكرة الدفاع الشرعي، لكن بعض الدول الكبرى لجأت إلى الدفاع عن النفس قبل وقوع أي خطر وشيك مثلما تذرعت روسيا في تدخلها على أوكرانيا على أنه دفاع شرعي استباقي بحجة توسع الناتو شرقا وتشكيله تهديدا لأمنها القومي، وامتلاك أوكرانيا لأسلحة بيولوجية، لكن ميثاق الأمم المتحدة فصل في هذه النقطة وربط ممارسة الدفاع الشرعي بوقوع اعتداء مسلح حالا ومباشرا وليس محتملا[120]، ورغم كل هذا لم يتطرق الرئيس الروسي إلى إثبات أو ذكر أي هجوم مسلح مباشر أو استخدام خطير للقوة من طرف حلف الناتو أو أوكرانيا[121].

الفرع الثاني

انعدام المساس بالحقوق الجوهرية للدولة

يقصد بالمساس بالحقوق الجوهرية للدولة، الاعتداء على السلامة الإقليمية لدولة ما، كالسيطرة على إقليم تلك الدولة وممارسة سيادتها في ذلك الإقليم المحتل على المواطنين والممتلكات، ويشمل هذا الاعتداء كل من الإقليم البحري أو الجوي أو البري، سواء كان كليا أو جزئيا، ومن مظاهر المساس بالحقوق الجوهرية للدولة أيضا، العدوان على الاستقلال السياسي لدولة ما كالسيطرة على الحكومة القائمة

---

[119]_عتيق علي، "التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا بين مقتضيات الدفاع الشرعي وإنتهاك القانون الدولي الإنساني"، مداخلة ألقيت في إطار الندوة الدولية بعنوان: عام بعد الحرب الروسية الأوكرانية التحولات– التداعيات– المسارات، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، أكاديمية العلاقات الدولية، لندن، المملكة المتحدة، 09– 10 مارس 2023، ص.8.

[120]_سعود محمد سعد التميمي، "الدفاع الشرعي في ضوء الممارسات الدولية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية القانون، جامعة قطر، 2021، ص.43.

[121]_**RAPHAEL Maurel**, Pourquoi l'agression de l'ukraine par la russie est illégale ?, 26 février 2022, consulté le 19 mai2023 a 9:07 https://www.lessurligneurs,eu/pourqoui-lagression-de-lukraine-par-la-russie-est-illegale/.

أو الأجهزة التأسيسية للدولة بالتأثير السياسي ومحاولة تغييره بالقوة بتعديل تشكيلة أو العضوية في الهيئات المنتخبة[122].

ترى روسيا أن توسع الغرب في الدول السابقة في الإتحاد السوفياتي يؤثر في تغيير السياسة الديمقراطية السيادية التي تنتهجها تلك الدول على رأسها أوكرانيا بما في ذلك روسيا، فالأولوية الروسية في هذا الصراع هي الحفاظ على الهوية الروسية في النخبة السياسية لأوكرانيا(الروس الصغار)، باعتبار أن الفكر السياسي الأوكراني تغير منذ 2014 فلعب دورا كبيرا في إعادة تشكيل هوية قومية جديدة موالية للغرب فهذا ما أثر في إعادة إنشاء موازين القوى داخل النخب الروسية وهذا ما اعتبرته روسيا خطرا على المشروع الأوراسي، إذ يعتبر النظام الحاكم في روسيا مرتبط بالديمقراطية السيادية وهي بمثابة النسخة الروسية من الإتحاد السوفييتي السابق التي لا تنسجم مع الديمقراطية الليبرالية الغربية، وفي السياق نفسه تخاف روسيا من تأثيرات الحركات الديمقراطية والاحتجاجات المناهظة في الدول المجاورة واستلهامها للأفكار التحررية خاصة الدول السوفيتية السابقة، وهذا ما دفع بروسيا إلى اتهام الولايات المتحدة بسعيها إلى تغيير النظام الحاكم في روسيا[123]، وبالنظر إلى هذا التبرير السياسي الروسي لاستخدام القوة العسكرية على أوكرانيا، نجد أن روسيا قد انتهكت مبدأ أساسي ورد ضمن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول،[124] والتهديد بالسلم والأمن الدولي[125]

---

[122]_سدي عمر، "دور منظمة الأمم المتحدة في الحد من جريمة العدوان"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون دولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، كلية الحقوق، بن عكنون، 2010، ص ص.51-53.

[123]_بلخيرات حسين، "الحرب الروسية الأوكرانية : الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد15، العدد 3، 2022، ص ص.258-261.

[124]_جعبوب محمد، مرجع سابق، ص.321.

[125]_إن الإخلال بالسلم مفهوم يتميز بالعمومية والحياد لأنه يهتم بالوقائع فقط بغض النظر عن الظروف التي تسببت في وقوعها، وبذلك تعتبر الحالة الوحيدة التي لا تشكل عائق لمجلس الأمن بشأن تكييف أية وضعية على أنها تشكل إذ لا يؤخذ أي موقف اتجاه الأطراف المتنازعة وهذا دافع قوي لمصداقية مجلس الأمن الذي يعاني من الاعتبارات السياسية التي يثيرها أعضائه، للتفسير أكثر أنظر: أوبوزيد لامية، "المساعدات الإنسانية في ضوء "مبدأ مسؤولية الحماية"، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على شهادة دكتوراه، قسم قانون العام تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص.200.

أولا: انتهاك روسيا لمبدأ عدم التدخل

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة حيث يشكل ضمانة احترام سيادة الدول لتعلقه بجملة من الحقوق الأساسية للدول كحقها في السيادة والمساواة والحرية في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي[126]، كما يتضمن هذا المبدأ الحق في حرية الدول للتصرف بموجب القانون الدولي، ويجرم كل التدخلات في شؤون الدول وسياساتها الاقتصادية والثقافية بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة[127].

المطلب الثاني

غياب أسس الإتيان بفعل الرد

من المستقر في القانون الدولي العام أن تتعرض دولة ما لهجوم مسلح أو أي عمل مسلح من الأعمال العدائية التي تهدد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي يبيح لها الحق في الرد والدفاع عن نفسها وردا على تلك الأعمال العدائية، غير أن القانون الدولي لم يطلق يد الدول المدافعة في تقدير الدفاع الشرعي ومداه حتى لا يساء استعمال هذا الحق، نظرا لخطورة التذرع باستعماله لتبرير استخدام القوة، فإن عملية الدفاع تتطلب شرط اللزوم للجوء إلى الرد العسكري(**الفرع الأول**)، وشرط آخر يتمثل في تناسب استخدام القوة مع حجم العدوان(**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

انعدام إلزامية الرد العسكري على أفعال أوكرانيا

من الشروط التي يجب توفرها لإعمال حالة الدفاع الشرعي كرد فعل من دولة معتدى عليها على دولة قامت بفعل العدوان هو أن يكون الدفاع لازما، أو الوسيلة الوحيدة لصد ذلك العدوان، ومنه يعتبر شرط اللزوم معيار أساسي ليكون الرد العسكري مباح (**أولا**)، فانتهاك روسيا لشرط اللزوم في ردها العسكري على أوكرانيا يمكن أن يكون انتهاك لأساس فعل الرد (**ثانيا**).

---

[126]_أحمد حسين، مرجع سابق، ص.246.

[127]_ تنص المادة 2 فقرة 7من ميثاق الأمم المتحدة على: "**ليس في هذا الميثاق ما يسوغ " للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع**".

أولا: تعريف شرط اللزوم

يعرف شرط اللزوم أنه حالة لزوم الدفاع لرد الاعتداء، وليس للدولة المدافعة طريقة أخرى غير اللجوء إلى القوة لوقف الاعتداء، فإذا وجدت وسيلة أخرى غير استعمال القوة لوجب على تلك الدولة الواقع عليها عدوان استعمال تلك الوسيلة الأخرى غير القوة المحظورة في القانون الدولي[128]، وبالرجوع إلى مشروع اللجنة الدولية للقانون المتعلق بالمسؤولية الدولية في المادة 33، نرى أنه قرر شرطين لإباحة حالة الضرورة(شرط اللزوم) وهما أن لا تتعارض حالة اللزوم مع قواعد القانون الدولي الآمرة[129]، والمتمثلة في حظر انتهاك السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة، وأيضا قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، والشرط الثاني يقتضي أن يكون اللجوء إلى القوة المسلحة غير مشروع ما لم تكن هناك ضرورة فعلية[130]، وليتحقق شرط اللزوم يجب أن يكون العدوان هو الوسيلة الوحيدة لرد العدوان، وأن يوجه فعل الدفاع إلى مصدر الخطر فقط، وأخيرا أن يكون الدفاع مؤقتا حتى يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الأزمة لحفظ الأمن والسلم الدولي[131].

ثانيا: انتهاك روسيا لشرط اللزوم في ردها العسكري على أوكرانيا

إن حالة الضرورة كمبرر من طرف روسيا للتصدي لتهديد الناتو، وحجة امتلاك أوكرانية للأسلحة البيولوجية ليس له أساس في المنظور الدفاع الشرعي لعدم توفر شرط الهجوم المسلح من جانب أوكرانيا فمن غير المنطقي تصور أن **كييف** تريد بدأ الحرب مع دولة حدودية(روسيا) متفوقة عليها عسكريا

---

[128]_ تمار أحمد، "مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية"،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020، ص.128.

[129]_يقصد بالقواعد الآمرة (jus cogens)هي قواعد لا يجوز الإخلال بها وانتهاكها، حتى في حالة الرد على فعل غير مشروع دوليا، حيث ترتبط بمفهوم النظام الدولي العام، وهي على شكل التزام للدولة يتشكل معه حق دولة أخرى للمطالبة في تنفيذه، وبمعنى آخر لا يمكن للدولة أن تتهرب من التزاماتها التي تكون على شكل قاعدة آمرة تجاه الدولة الثانية، وهذه الأخيرة لا يمكنها أن تتنازل عن الحقوق المترتبة من القاعدة نفسها. لمزيد من التفصيل راجع: رياحي الطاهر، "تكريس =القواعد الآمرة في القانون الدولي المعاصر أو تقنين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 46، 2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.234.

[130]_ تنص المادة 33 من مشروع اللجنة الدولية المتعلق بالمسؤولية الدولية على أنه:" **وفي جميع الأحوال لا يجوز لدولة أن تحتج بحالة الضرورة كمبرر لنفي عدم المشروعية: (أ) إذا كان الالتزام الدولي الذي لا يطابقه فعل الدولة ناشئاً عن قاعدة قطعية ("آمرة) من القواعد العامة في القانون الدولي...**".

[131]_أحمد عبد الحكيم عثمان، الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2015، ص.34.

بالإضافة إلى امتلاكها لسلاح النووي [132]، لهذا فإن روسيا قد انتهكت مبدأ دوليا أساسيا وهو مبدأ حظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية المذكور في الفقرة4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث نصت المادة صراحة على منع كل أشكال اللجوء إلى القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة [133]، فبالنظر إلى القوة العسكرية الهائلة لروسية فإن لها القدرة على استنفاذ كافة الطرق السلمية الدبلوماسية لحل النزاع، حسب حجم التهديد الذي بررته موسكو(روسيا)، أما حجة امتلاك أوكرانيا للأسلحة النووية لا يشكل في ذاته تهديد واقعي، فالدولة التي تلجأ إلى استخدام الدفاع الشرعي يقع عليها عبئ توفير أدلة دامغة وحقيقية على وجود هجوم وشيك الحدوث على الأقل من دولة أخرى، فمجرد افتراض هجوم مسلح أو تهديدات خطيرة ليس كافيا لاعتبار أن هناك هجوم وشيك وهذا ما لم تتمكن روسيا من إثباته، وخاصة أن أوكرانيا وقعت على مذكرة بودابست التي تنص على تخلي أوكرانيا في حيازة الأسلحة النووية مقابل التزام روسيا باحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية[134]، كما تتفق العديد من الدراسات على أن التدخل الروسي جاء لتحقيق أهداف جيواستراتيجية تتعلق باعتبار روسيا دولة عظمى لا ترضى بوجود تحالفات ذو طابع عسكري على حدودها، وتريد أن تفرض احترام مصالحها وقدراتها[135].

الفرع الثاني

انعدام ركن التناسب في الدفاع الشرعي الروسي

سبقت الإشارة إلى أن استخدام القوة في إطار الدفاع الشرعي مقترن بعدة شروط، فحق الدفاع الشرعي مقيد من حيث الموضوع والمحل، وهو ما يسمى بشرط التناسب بين حجم الأعمال العدوانية وجسامة أعمال الدفاع، وتقتضي معادلة التناسب بعدم الإفراط في استعمال القوة العسكرية على نحو قد

---

[132]_ قواسمية عبد الرزاق،"انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني في ضوء الحرب الأخيرة على العراق2003"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار–عنابة، 2011، ص.ص.90.89.

[133]_تنص المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة على: "**يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولي و عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"**.

[134]_ **Olivie Corten** , L'emploi De La Force De La Russie contre L'Ukraine : violation, mise en cause ou réaffirmation de la charte des Nations unies ?, journal des tribunaux, 26 novembre 2022, consulté :le20 mai 2023, a 15 :25 https://jt.larcier.be/publications/jt_2022-fr/jt_2022_38-fr/jt2022_38p711.

[135]_أسامة فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة بني سويف،مصر، المجلد 18، العدد 17، 2023، ص.21.

يحدث خسائر مدنية جسيمة وتفرض على أطراف النزاع الموازنة بين تحقيق المهمة العسكرية وأساليب القوات العسكرية المستخدمة في النزاع، وهذا ما يعني مراعاة المبادئ الإنسانية واحترام الضحايا، وهذا ما يدفعنا إلى تعريف مبدأ التناسب(**أولا**)، والنظر إلى مدى التزام روسيا بمبدأ التناسب(**ثانيا**) في حربها على أوكرانيا.

أولا: تعريف شرط التناسب

يقصد بالتناسب أن يكون استخدام القوة في فعل الدفاع متناسبا مع العدوان ويجب أن يكون الطريقة المستعملة في الدفاع متوازنة من حيث جسامتها مع وسيلة العدوان أو أقل منها، فليس من المعقول يتم الرد على هجوم بالأسلحة التقليدية عن طريق الأسلحة النووية، لأن فعل الدفاع يتجاوز بكثير مع جسامة الهجوم وذلك يعتبر تجاوزا لقواعد الدفاع الشرعي[136]، ونظرا لاختلاف آراء الفقهاء حول التناسب ومقياس تحديده والوسائل المتخذة لتحقيقه، حدد القانون الدولي قواعد ينبغي مراعاتها في فعل الدفاع، وتمثلت في تناسب القوة المستخدمة للدفاع مع الخطر المراد تفاديه بالقدر الضروري دون مبالغة، ففي حال توفر شروط التناسب يكون فعل الدفاع مباحا وتنتفي عنه المسؤولية الدولية[137]، والجدير بالذكر أن ميثاق الأمم المتحدة يشترط لتفعيل حق الدفاع الشرعي أنه يجب على الدولة المعتدى عليها التي تباشر هذا الحق أن تبلغ مجلس الأمن الدولي فورا بكل التدابير التي اتخذتها في إطار دفاعها الشرعي، حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين وهذا ما أقرته المادة 51 من الميثاق كالتزام قانوني على الدول لممارسة الدفاع عن النفس[138].

ثانيا: مدى التزام روسيا لشرط التناسب في تدخلها العسكري على أوكرانيا

إن تحقيق شرط التناسب الذي يقضي بعدم الإفراط والتوازن في استخدام القوة وإستراتيجيات القتال التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مدنية والإضرار بأعيانهم، فبمقارنة مدى تناسب الدفاع الشرعي الروسي

---

[136]_ممدوح محمد يوسف عيسى، "حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي: حالة النزاع الفلسطيني "الإسرائيلي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق قسم قانون عام، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص ص.86-87.

[137]_الخنساء أحمد محمد سعيد، "الدفاع الشرعي بين ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، *المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة*، كليات بريد الأهلية، المملكة العربية السعودية، المجلد 3، العدد2، 2022، ص.19.

[138]_المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة سالف الذكر.

مع الهجوم الوشيك من قبل حلف الشمال الأطلسي، نرى أن الهجوم الروسي المدعم بالدبابات وطائرات مقاتلة وسفن حربية بالإضافة إلى آلاف من العسكريين على أوكرانيا وما خلفه من آثار جسيمة على المدنيين والبنية التحتية هو عبارة عن رد فعل مبالغ فيه وغير متناسب مع الإدعاءات الروسية على أوكرانيا، فقد استهدف الهجوم الروسي الكثير من المباني والمصانع الممتلكات المدنية، مما أدى إلى مقتل الآلاف من المواطنين الأوكرانيين[139]، فدعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدول التي لا تتخذ التدابير المعقولة لحل نزاعاتها بالطرق السلمية أنها ملزمة باحترام مبادئ التمييز والتناسب من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة المدنيين من الأعمال العسكرية[140].

وبمقارنة القدرات العسكرية لروسيا مع أوكرانيا نلاحظ فوارق غير متوازنة حيث تبلغ ميزانية الدفاع الروسي 145 مليار دولار وتعداد جيشها أكثر من 850 ألف جندي وهذا من دون ذكر الآليات العسكرية الأخرى وهو ما يقارب ضعف ترسانة القوة الأوكرانية، لدرجة أن الرئيس الأوكراني فلودمير زيلينسكي ناشد حلفاءه الغربيين بالمساعدة وطالبهم بفعل أكثر من مجرد فرض عقوبات لوقف الاجتياح الروسي[141]، كما كانت روسيا صريحة في تهديدها باللجوء إلى السلاح النووي، بوضع صواريخ نووية على حدودها في استعداد لاستخدامها في أي وقت، فرغم عدم ذكر شرط التناسب في المادة 51 من الميثاق إلا أن محكمة العدل الدولية قد تطرقت إليه : "**الدفاع الشرعي لا يبرر سوى إجراءات متناسبة مع الهجوم المسلح و ضرورة الرد**"[142] ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الخطوات التي اتخذتها روسيا لا تتناسب مع التهديد الأوكراني المزعم، وبالتالي نستنتج أن روسيا قامت بخرق شرط من شروط ممارسة حق الدفاع الشرعي[143].

---

[139]_فتحي فتحي جاد الله الحاوشي، "الهجوم الروسي على أوكرانيا هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟ "، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، كلية الحقوق، جامعة المنصور، مصر، العدد14 ،2022، ص ص 78-81.

[140]_ مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحث الإتحاد الروسي على وقف أعماله العسكرية ضد أوكرانيا، موقع الأمم المتحدة،24 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 19 ماي 2023، في الساعة:16:10.
https://news.un.org/ar/story/2022/02/109488.

[141]_أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، *مجلة كلية السياسة و الاقتصاد*، المجلد 18، العدد16، 2022، جامعة بني سويف ، ص.423.

[142]_حكم محكمة العدل الدولية، صادر في27 جوان 1986، في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا في موجز الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948.1991)، الوثيقة رقم: ST/LEG/SER.F1

[143]_عتيق علي، مرجع سابق، ص.10.

المبحث الثاني

عدم امتثال روسيا لشروط استخدام القوة المسلحة في إطار مسؤولية الحماية

تشكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أكبر تهديد للأمن الدولي، ففي ظل نظام دولي يقوم على السيادة وحظر التدخل من جهة والالتزام بالحماية واحترام حقوق الإنسان من جهة، أدرك المجتمع الدولي بعد العديد من الانتهاكات والمعاناة التي تعرض لها الإنسان أنه يجب توفير الحماية والأمن اللازم، وذهب المجتمع الدولي إلى آلية تستهدف التوفيق بين سيادة الدولة وسلامة المواطنين سميت بمسؤولية الحماية، واقتضت هذه الآلية بأن يحظى الإنسان بنفس الحماية والاهتمام التي تحظى بها الدول[144]، كما عرفت اللجنة المعنية مسؤولية الحماية على: "**أنه على الدول ذات السيادة مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تجنبها من القتل الجماعي والاغتصاب الجماعي ومن المجاعة، ولكن عندما تكون هده الدول غير راغبة أو غير قادرة على فعل ذلك يجب أن يتحمل تلك المسؤولية مجتمع الدول الأوسع قاعدة**"[145].

---

[144]_ قاسة عبد الرحمان، "العمل الإنساني بين النص والممارسة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018،ص ص.5-6.

[145]_تقرير اللجنة الدولية للسيادة، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الخامسة والخمسون، في 4 سبتمبر 2001، رقم: A/55/PV.15(2000)

- تشمل الإجراءات المتبعة لتحقيق مسؤولية الحماية في ثلاث عناصر تبدأ بمسؤولية الوقاية وهي التدابير التي تستوفي منها منع حدوث كارثة إنسانية وهي جرائم الحرب الإبادة الجماعية التطهير العرقي عن طريق معالجة أسباب الأصلية الذي يسبب انتهاك لحقوق الإنسان، بطرق سياسية ودبلوماسية فإذا ازدادت الأوضاع إلى أشد خطورة يستلزم الرد عليها وهو ما يعرف بمسؤولية الرد الذي ينقسم إلى صورتين: التدابير غير العسكرية المتمثلة في الضغط على المعتدي قد تكون على شكل قطع العلاقات والمعاملات الاقتصادية، فرض عقوبات ذكية ومنع بيع الأسلحة، إذا فشلت التدابير غير العسكرية فيجب الاعتماد على القوة ويشترط ذلك 6 شروط:
القضية العادلة، النية الحسنة، الإذن المسبق، التناسب، الملجأ الأخير، احتمالات معقولة.
وفي النهاية التزام المجتمع الدولي إعمال مسؤولية إعادة البناء وهو إعادة السلم للمنطقة، تقديم مساعدات لإعادة هيكلة مؤسسات المتضررة لتلك الدولة وتقديم دعم للتنمية. للمزيد من التفاصيل راجع: بوعيشة بوغفالة، " مشروعية

حظيت مسؤولية الحماية بموافقة المجتمع الدولي على غرار الكثير من الآليات المماثلة كفكرة "الحرب العادلة" ومفهوم "التدخل الإنساني" فقد تبنتها الأمم المتحدة عام 2005 بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي بموجب قرار الجمعية العامة رقم60/1المؤرخ في 20/10/2005[146]، وقد وضعت مسؤولية الحماية من بين أولوياتها حماية حقوق الإنسان والأقليات في حال الإخلال بها من قبل الدول أو فشلها في حمايتها، وأقر المجتمع الدولي إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية للحد من الانتهاكات والإبادة الجماعية، ومنه كان من الضروري الموازنة بين مسؤولية الحماية ومبدأ حظر استخدام القوة في الميثاق لأمم المتحدة، وهذا ما دفع اللجنة الدولية للسيادة إلى وضع شروط لإباحة التدخل العسكري في إطار مسؤولية الحماية[147]، ومنه سنتطرق إلى مدى التزام روسيا للشروط الموضوعية لمسؤولية الحماية **(المطلب الأول)**، ومدى احترامها للشروط الإجرائية**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

انتهاك روسيا للمعايير الموضوعية في إطار مسؤولية الحماية

تعتبر مسؤولية الحماية حالة الشدة التي يتم اللجوء إليها في حالة عدم مقدرة التدابير غير العسكرية لحماية المدنيين من الانتهاكات والجرائم الخطيرة، ويكون اللجوء إلى القوة العسكرية في هذه الحالة هو الملاذ الأخير في حال بلوغ النزاع إلى درجة تهديد المدنيين بالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي وتمس بالأمن الدولي مما يستدعي التدخل العسكري، وهذا ما ببرت به روسيا تدخلها العسكري على أوكرانيا، حيث صرح الرئيس الروسي بوجود انتهاكات وإبادة جماعية على الأقليات الروسية في شرق أوكرانيا.

وبالرجوع إلى قواعد القانون الدولي وضرورة احترام سيادة الدول نجد أن اللجنة الدولية للسيادة والتدخل حددت معايير وضوابط موضوعية للتدخل العسكري، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن مدى انتهاك

=استخدام القوة في ظل مبدأ مسؤولية الحماية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر،المجلد 08، العدد 03، 2021، ص ص. 86 92.

[146]_قرار الجمعية العامة رقم 1/60، الصادر بتاريخ 20 أكتوبر2005، المتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي الوثيقة رقم: A/RES/60/1 (2005)

[147]_تقرير اللجنة الدولية بالتدخل والسيادة، سالف الذكر.

روسيا لهذه المعايير المتمثلة في حسن النية(**الفرع الأول**)،القضية العادلة(**الفرع الثاني**) ووجود احتمالات معقولة لنجاح التدخل العسكري(**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

معيار حسن النية في التدخل العسكري الروسي

يعتبر شرط حسن النية من أهم الركائز القانونية التي يجب توفرها في حالة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في إطار مسؤولية الحماية ومنه سنتطرق إلى مدلول معيار حسن النية(**أولا**)، ومدى توفر حسن النية في التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا(**ثانيا**).

أولا: تعريف معيار حسن النية

يراد بالنية الحسنة أن يكون السبب الرئيسي للتدخل العسكري هو وقف المعاناة الإنسانية وليست أي نية ضمنية أخرى للتدخل، بمعنى أن يكون غرض استخدام القوة مبني على النية الصحيحة ويهدف إلى وضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين[148]، ومنه فلا يمكن تبرير استخدام القوة العسكرية بحجة ضم أقاليم أو الاعتراف بها، أو الإطاحة بنظام الحكم أو تقديم دعم لمجموعة انفصالية ما لا يعتبر هدفا شرعيا للتدخل[149].

وأحسن طريقة لاستكمال شرط حسن النية، هي أن يكون التدخل العسكري بصورة جماعية وليس بصفة فردية، حيث يعتبر أقرب إلى إثبات القصد الصحيح المتوفر لدى الأطراف المتدخلين، فإذا كان التدخل من دولة واحدة فذلك يصعب تبيان حسن نية تلك الدولة، ويفتح المجال لانتفاء شرط الإرادة الصحيحة.

كما أقرت الفقرتين 138 و139 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مفهوم مسؤولية الحماية والأسس القانوني في استخدام القوة المسلحة بأن يكون التدخل جماعي متبوع بقرار مجلس الأمن، وفقا للفصل السابع من الميثاق[150].

---

[148]_أوبوزيد لامية، مرجع سابق، ص.215.

[149]_قاسة عبد الرحمان، مرجع سابق،.328.

[150]_أنظرالفقرة 138و 139، من قرار الجمعية العامة رقم60/01، سالف الذكر.

ثانيا: حسن النية كشرط في الحرب الروسية على أوكرانيا

بالرجوع إلى معيار حسن النية نجد أن روسيا قد انتهكت هذا الشرط بعدم احترام السبب الرئيسي الذي يضفي الشرعية على مسؤولية الحماية، وهو التدخل لمنع المعانات الإنسانية للأقليات الروسية، لكن بناءا على ما سبق فإن روسيا سعت بتدخلها العسكري على أوكرانيا إلى وقف التصعيد العسكري شرق أوكرانيا، وأرادت منع أوكرانيا من الإنظمام إلى حلف الناتو، وهذا ما لا يتطابق كليا مع قواعد اللجوء إلى القوة العسكرية في إطار مسؤولية الحماية، كما أثبتت العديد من الدراسات أن التدخل الروسي على أوكرانيا لا يهدف إلى اعتبارات إنسانية بل يسعى إلى تحقيق مصالح جيو–إستراتيجية[151].

وما يعزز على أن روسيا لديها أهداف سياسية في هذا التدخل العسكري على دولة أوكرانيا، أنها تحاول إسقاط النظام الداخلي الأوكراني الموالي للغرب وبسط نفوذها في المنطقة، وبعيدا عن التوجهات السياسية الروسية في هذا التدخل، تعتبر الإدعاءات الخطيرة الروسية بشأن الجرائم المرتكبة من انتهاكات جسيمة من طرف السلطات الأوكرانية ضد المدنيين الناطقين بالروسية أمر مشكوك فيه[152]، فبالنظر إلى أرض الواقع نجد أن روسيا تجاوزت المناطق التي أرادت حمايتها وأعلنت ضم مناطق جديدة إلى أرضها على غرار زاباروجيا وخيرسون هذا ما يدل على نية روسيا في ضم أقاليم من أوكرانيا وليس لتحقيق أغراض إنسانية في دونيتسك ولوغانسك ووقف الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها.

---

[151]_أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص ص.20–21.

[152]_Olivie Corten ,Op.cit, https://jt.larcier.be/publications/jt_2022-fr/jt_2022_38-fr/jt2022_38p711.

_تنص المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في مادتها الثانية: **في هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو أثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه: قتل أعضاء من الجماعة، إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة، إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تميرها المادي كليا أو جزئيا، فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.** راجع: اتفاقية الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها التي دخلت حيز النفاذ 12 جانفي 1951، إنظمت إليها الجزائر في 11–09–1963 ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد66، الصادر بتاريخ 14–09–1963.

الفرع الثاني

معيار القضية العادلة في التدخل العسكري الروسي

يعتبر شرط القضية العادلة من أهم الشروط التي يجب توافرها لمباشرة مسؤولية الحماية والتخفيف من الأزمات الإنسانية، فكل الأطراف التي تتولى مسؤولية الحماية مسؤولة مباشرة عن الوفاء بالتزاماتها كما أقرها القانون الدولي الإنساني[153]، لهذا سنتطرق إلى تبيان معنى القضية العادلة(**أولا**)،وتسيس القضية من طرف روسيا(**ثانيا**).

أولا: مدلول معيار القضية العادلة

ينحصر معيار القضية العادلة لتبرير التدخل العسكري في ظل مسؤولية الحماية إلى وجود مجموعتين من الظروف التي تستوجب الإيقاف أو التفادي:

- خسائر كبيرة في الأرواح وقعت أو يخشى وقوعها بغض النظر عن الأسباب والدوافع التي أدت لوقوعها.
- تطهير عرقي على نطاق واسع وقع أو يخشى وقوعه سواء كان بالقتل أو الإبعاد، أو اغتصاب النساء.

وهذا ما تراه اللجنة الدولية للسيادة من الممكن أن يبرر التدخل العسكري لأغراض إنسانية وأن هذا المعيار مرتبط بتوفر أحد الشرطين لاستيفاء قرار التدخل[154].

ويشمل الشرطين الحالات الخطيرة كالأعمال المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية التي تخلف خسائر كبيرة في الأرواح، والتهديد بحدوث إبادة جماعية، أو الإرهاب واغتصاب نساء لأغراض سياسية، حالة انهيار الدولة وتعرض المدنيين للمجاعة أو حرب أهلية[155].

---

[153]_برونو بوميه، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني، حالة ليبيا وما بعدها، *المجلة الدولية للصليب الأحمر*، جامعة كمبريدج، بريطانيا، المجلد93، العدد884، 2011، ص.11.

[154]_الفقرة (5_20) من تقرير اللجنة الدولية المعنية، سالف الذكر.

[155]_عبيدي محمد، "الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص.124.

ثانيا: تسييس القضية من طرف روسيا

إن إدعاءات روسيا بوجود إبادة جماعية في أوكرانيا على الأقليات الناطقة بالروسية تعتبر حجة لا أساس لها في القانون، حيث نفت بعض منظمات حقوق الإنسان في أوكرانيا وجود انتهاكات أو محاولة التخلص على مجموعة عرقية روسية، وفي 26 فيفري 2022 قامت أوكرانيا برفع دعوى ضد روسيا وأكدت **كييف** أن روسيا تذرعت بوجود إبادة جماعية ضد منطقتي لوهانسك ودونيتسك لتنفيذ عمليتها العسكرية على أوكرانيا فهذا غير صحيح وإدعاء ليس له أساس من الصحة، كما أكد ممثل أوكرانيا في الأمم المتحدة رفض مزاعم روسيا بوجود إبادة جماعية في أقاليم شرق أوكرانيا واعتبرها "أكذوبة بشعة"، وأكد محامون دوليون أمام محكمة العدل الدولية في تمثيلهم لأوكرانيا أن التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا كان خرق مباشر لاتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948، بالإضافة إلى أن إدعاء روسيا بأنها مسؤولة عن حماية المواطنين في دونيستك ودونباس من الإبادة الجماعية أمر سخيف وأوضحوا عدم تقديم روسيا لأي دليل نابغ يدعم إدعاءاتهم بوجود إبادة جماعية ضد ما يقارب 4 ملايين ناطقين بالروسية[156].

الفرع الثالث

شرط وجود الإحتمالات معقولة لاستخدام القوة في أوكرانيا

يمثل معيار الاحتمالات المعقولة شرط مهم ذو طابع موضوعي يلزم الدول التي تسعى إلى اللجوء لمبدأ مسؤولية الحماية على إضفاء فرصة أو احتمال لتجنب الفظائع والمعاناة الإنسانية التي أدت على التدخل في المقام الأول ووجود أهداف حقيقية يسعى التدخل لتحقيقها حتى تتم المباشرة بالتدخل ويباح، ومنه سنتطرق في هذا الفرع إلى معنى وجود احتمالات معقولة في التدخل**(أولا)**، ومدى مراعاة روسيا لهذا الشرط**(ثانيا)**.

[156] _ أوكرانيا أمام محكمة العدل الدولية: روسيا قلصت اتفاقية الإبادة الجماعية إلى"قصاصات ورق ملونة"، موقع الأمم المتحدة، 7 مارس 2022، تاريخ الإطلاع: 29 ماي2023 على الساعة: 16:00
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095712.

أولا: وجود احتمالات معقولة لنجاح التدخل العسكري

يعني وجود فرصة معقولة لنجاح عملية التدخل ولوقف أو تجنب المعانات والفظائع الإنسانية، فلا يمكن تبرير استخدام القوة إلا إذا كانت لتحقيق حماية فعلية، فلا يمكن أن تكون عواقب التدخل العسكري أسوأ من عواقب عدم اتخاذ أي إجراء، فلا يمكن تبرير التدخل العسكري لأغراض حماية بشرية محدودة إذا كانت ستسبب أضرار وخيمة وصراعات أكبر، لذا يجب التأكد من أن التدخل ليس لغرض وقف انتهاكات ظرفية بل لوضع حد نهائي لأسباب التدخل والحرص على عدم تكررها مرة أخرى[157].

كما أكدت اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن: "**التدخل العسكري لا يكون مبررا إذا كانت الحماية الفعلية لا يمكن تحقيقها، أو إذا كان من المحتمل أن تكون عواقب الشروع بالتدخل أسوأ من عدم القيام بأي عما على الإطلاق**"[158].

ثانيا: انتهاك التدخل العسكري الروسي للقانون الدولي الإنساني

أدى التدخل الروسي على أوكرانيا إلى وقوع أعمال تنتهك القانون الإنساني الدولي، فقد أكدت لجنة التحقيق الدولية أن السلطات الروسية قد قامت بمجموعة من الانتهاكات في حربها على أوكرانيا، تمثلت في هجمات متعمدة على المدنيين والبنية التحتية للطاقة، كما صرحت على وجود عمليات تعذيب واغتصاب وقتل على المدنيين أثناء مداهمة القوات الروسية للمنازل في المناطق التي سيطرت عليها بالإضافة إلى الترحيل غير قانوني للأطفال الصغار الذين فقدوا الاتصال بعائلاتهم[159]، وبحسب إحصاءات مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قتل ما يقارب 78 طفل بالإضافة إلى 105 آخرون تعرضوا للإصابة منذ بداية الحرب، كما خلف التدخل الروسي أضرار وخيمة على مرافق الرعاية الصحية والمنشآت التعليمية[160]،فحثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان روسيا على وقف ضربتها العسكرية في مختلف المناطق الأوكرانية ذات الكثافة السكانية العالية، ودعت إلى احترام القانون الدولي

---

[157]_أوبوزيد لامية، مرجع سابق، ص.219.

[158]_الفقرة الرابعة من المادة 42 من تقرير اللجنة المعنية، سالف الذكر.

[159]_ لجنة تحقيق أممية مستقلة تؤكد ارتكاب روسيا جرائم حرب خلال غزوها لأوكرانيا، موقع الأمم المتحدة، 16 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 28 ماي 2023، على الساعة 10:30

https://news.un.org/ar/story/2023/03/1118967.

[160]_ عتيق علي، مرجع سابق، ص.13.

الإنساني، وحماية السكان المدنيين في الدرجة الأولى،[161] فالإشكال الموجود في هذه الجرائم المرتكبة داخل الأراضي الأوكرانية تمت من طرف عضو دائم في مجلس الأمن(**روسيا**)، فهل يمكن للمجتمع الدولي التدخل عسكريا لوقف هذه الجرائم العشوائية أو المواصلة في مطالبة موسكو بوقف أعمالها المسلحة وتقديم مساعدات للمدنيين وتخفيف الأضرار فقط، كما اعتزمت المحكمة الجنائية التي لم تعترف روسيا باختصاصها على فتح قضيتين ضد المسؤولين الروس، وكانت القضيتين حول قيام روسيا بخطف أطفال أوكرانيين وبعثهم إلى مراكز إعادة التأهيل أو التبني[162]، وحول استهداف البنية التحتية والمدنيين في أوكرانيا من طرف القوات الروسية بشكل متعمد[163].

المطلب الثاني

انتهاك روسيا للشروط الإجرائية في ظل مسؤولية الحماية

تضمن خطاب الرئيس الروسي أن التدخل العسكري يهدف إلى إنقاذ المواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبشكل أساسي الإبادة الجماعية، وبالنظر إلى نص الفقرة 139 من القرار 1/60 نجد أنه نص صراحة على إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية في حال إهمال الدولة عن توفير الحماية اللازمة لشعبها بقولها "**نحن نعرب استعدادنا لاتخاذ إجراء جماعي، في وقت مناسب، وبطريقة حاسمة، عن طريق مجلس الأمن، ووفقا للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع منه على أساس كل حالة على حدا وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة حسب الاقتضاء**"،[164] ومنه لا يمكن اللجوء إلى التدخل العسكري تنفيذا لمسؤولية الحماية إلا في الحالات المذكورة سابقا، كما قيد التدخل بمعايير إجرائية حتى لا يشكل تدخلا غير مشروع في سيادة الدول يمكن تصنيفها كما يلي:

---

[161]_مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحث الإتحاد الروسي على وقف أعماله العسكرية ضد أوكرانيا فورا،موقع الأمم المتحدة، 24 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2023، في الساعة:16:10
https://ohchr.org/ar/press-releas/2022/02/un-human-rights-chyef-urges-immediate-halt-russian-federations-military.

[162]_ contrer la désinformation par des faits-linvasion russe du l'ukraine ,canada.ca,1 juin 2023, consulté le :3 juin 2023 a 10 :02.https://international.gc.ca.

[163]_ المحكمة الجنائية الدولية تعتزم فتح قضيتي جرائم حرب ضد مسؤولين روس وموسكو ترفض الإعتراف بها، موقع قناة الجزيرة، 14 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2023 https://www.aljazzeera.net/news/2023/3/14

[164]_ الفقرة 139، من قرار الجمعية العامة رقم60/01، سالف الذكر.

الإذن المسبق(**الفرع الأول**)، ومعيار الملجأ الأخير لاستخدام القوة(**الفرع الثاني**)، بالإضافة إلى تناسب حجم التدخل العسكري مع الغاية المراد تحقيقها(**الفرع الثالث**).

الفرع الأول

شرط الإذن المسبق

يعتبر الإذن المسبق شرط من الشروط الموضوعية التي يمكن أن يبرر التدخل العسكري في إطار مسؤولية الحماية (**أولا**)، فالتدخل العسكري الروسي على أوكرانيا في إطار مسؤولية الحماية لا يعتبر مباحا إلا إذا قامت روسيا باستيفاء الإذن المسبق من الجهة المختصة (**ثانيا**).

أولا: المقصود بشرط الإذن المسبق

يقصد بالإذن الصحيح موافقة مجلس الأمن باعتباره الجهاز التابع لهيئة الأمم المتحدة المختص بإضفاء الشرعية على التدخل العسكري الذي يستهدف الحماية الإنسانية[165]، إما عن طريق مبادرة من أعضاء مجلس الأمن، أو عن طريق إذن رسمي من الدولة التي تريد التدخل بموجب مسؤولية الحماية، ومنه يعتبر مجلس الأمن الدولي الهيئة الوحيدة المخول لها اتخاذ قرار التدخل[166]، ويتعين عليه تكييف الحالة إذا كانت تهديدا للسلم والأمن الدولي[167].

كما أن الأمين العام للأمم المتحدة له صلاحية الإعلان عن الأزمات التي تشكل تهديد بالسلم والأمن الدولي، لهذا أصرت لجنة المعنية للسيادة على إجبارية إخطار مجلس الأمن عن الأوضاع الأمنية للمجتمع الدولي لإضفاء الشرعية الدولية للتدخل، متبوعا بموافقة مجلس الأمن، وعليه فمن غير المعقول أن تتدخل دولة عسكريا في دولة أخرى بصورة انفرادية لتطبيق مسؤولية الحماية على المدنيين

---

[165]_أوبوزيد لامية، مرجع سابق، ص.207.

[166]_عبيدي محمد، مرجع سابق، ص.122.

[167]_يتمتع مجلس الأمن بسلطة تقديرية في تكييف الحالات المعروضة عليه، حيث يملك سلطة واسعة تقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، فيشمل ذلك النزاعات الدولية أو غير الدولية بما في ذلك الحالات التي يقع فيها قمع الأقليات، الأعمال التي توصف بأنها إرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل أو أي عمل عدواني، كما يملك سلطة عدم اعتبار الحالة كذلك، وصلاحية في إتخاذ التدابير اللازمة حين يتطلب الأمر ذلك والمتمثلة في تدابير مؤقتة أو تدابير عسكرية و غير عسكرية ، وله الحرية في إصدار التوصيات أو اتخاذ القرارات حسب الظروف لكل نزاع، ولا يقيد هذا الاختصاص أي قيد قانوني، إلا مبادئ وأهداف الأمم المتحدة. راجع: نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة.

المتضررين، فهذا سوف يؤدي حتما إلى ضرب مصداقية منظمة الأمم المتحدة، وإنشاء المسؤولية الدولية لذلك التدخل الغير المشروع[168]، كما تتمتع الجمعية العامة بدور استثنائي في استصدار قرار التدخل" قرار الإتحاد من أجل السلم"،وهو من حالات فرض السلم عند فشل الوسائل السلمية وشلل مجلس الأمن الأمن الدولي بسبب عدم إجماع أعضائه الدائمين من مباشرة مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين في حالة وجود تهديد أو إخلال للسلم الدولي أو وقوع عمل من أعمال العدوان، فتنظر الجمعية العامة في المسألة على الفور بهدف تقديم توصيات للأعضاء منظمة الأمم المتحدة من أجل اتخاذ تدابير جماعية كاستخدام القوة المسلحة لحفظ السلم والأمن الدولي، لكن هذا الاستثناء قد استخدم على نطاق محدود جدا[169].

ثانيا: التدخل العسكري الروسي الانفرادي في ظل مسؤولية الحماية

إن الدول الكبرى على المستوى الدولي من الناحية العسكرية والاقتصادية غالبا ما تقوم بأعمال انفرادية دون احترام مبادئ القانون الدولي والنظام الأساسي لميثاق الأمم المتحدة، فما قامت به روسيا في أوكرانيا بتدخلها العسكري في إطار ممارسة مسؤولية الحماية دون موافقة مجلس الأمن الدولي الرسمية لا يختلف كثيرا عما فعلته أمريكا في العراق لغرض حماية الأكراد من الإبادة الجماعية، وهذا ما يعتبر مشروعا في نظرهما، إلا أن هذا التدخل يمثل خرق صريح للمبادئ و القوانين الدولية[170].

وفي محاولة رديئة من روسيا لإضفاء الشرعية على تدخلها، فقد أرسلت خطاب إلى مجلس الأمن تخطره بها بالتدابير التي ستتخذها ضد أوكرانيا[171]، لكن مجلس الأمن قد قام باعتماد قرار يدين تنظيم روسيا للاستفتاءات في أوكرانيا، وهذا ما يعتبر ردا سلبي على الإذن الروسي، لكن أخفق مجلس الأمن في إصدار قرار وفقا لأحكام الفصل السابع تقضي بعدم مشروعية الفعل الروسي نظرا لاستخدام روسيا لحق الفيتو[172].

---

[168]_قاسة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.332.

[169]_قرار الجمعية العامة رقم 377/5، المتعلق بالإتحاد من أجل السلم، اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة في الفترة الممتدة من 09 إلى 21 أكتوبر 1950، رقم الوثيقة: A/RES 377/5

[170]_خلف الله فوزي، مالع منى، "تحديات الجمعية العامة أمام حق الفيتو في حال الأزمة الروسية الأوكرانية"، *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد7، العدد1، 2023، ، الجزائر، ص.927.

[171]_فتحي فتح جد الله الحوشي، مرجع سابق، ص ص.16-18.

[172]_خلف الله فوزي، مالع منى، مرجع نفسه، ص.924.

الفرع الثاني

شرط الملجأ الأخير في الحرب الروسية على أوكرانيا

إن التدخل العسكري لإنقاذ الأرواح من الانتهاكات والأزمات التي تعرضوا لها لا يمكن أن يباح إلا في حالة استنفاذ بعض الوسائل غير عسكرية الوقائية لعدم زيادة تفاقم الأوضاع ووقف ارتكاب الفظائع الإنسانية التي كانت في الأول سببا في اللجوء إلى القوة، ففي حالة فشل هذه التدابير في تحقيق نتائج مرضية، يمكن تبني معيار استخدام القوة كملاذ أخير، هذا ما يدفعنا إلى البحث عن معنى فكرة الملجأ الأخير في ضوء مسؤولية الحماية(**أولا**)، والتدابير الروسية المتخذة إعمالا لمسؤولية الرد(**ثانيا**).

أولا: تعريف الملجأ الأخير

يقصد به اللجوء إلى كل الطرق الدبلوماسية والسياسية والغير عسكرية لحل الأزمة سلميا[173]، فلا يمكن تبرير استخدام القوة العسكرية في ظل مسؤولية الحماية إلا في حالة استنفاذ الإجراءات الوقائية والتي يمكن أن تكون على شكل ضغوطات سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية لإجبار وحث الدولة المرتكبة للانتهاك على تقدير واحترام حقوق الإنسان والوقف عن ممارسة الإضطهادات[174]، وتتجلى هذه الضغوطات على العديد من التدابير كقطع العلاقات الدبلوماسية أو العقوبات المالية واستهداف قادة الدول بتجميد أموالهم، أو وقف المساعدات العسكرية، وبعد ذلك وفي الحالات الضرورية الشديدة و الاستثنائية

---

[173]_ تتمثل الإجراءات الوقائية في أولا: الإنذار المبكر وهو الإنذار أو التنبيه المسبق للجرائم قبل وقوعها وتبيين أسبابها، أو رصد إشارات توحي بإقترب وقوع أزمة ، ثانيا: العدة الوقائية: وهي الإجراءات الهادفة لمعالجة النزاع والمخاطر عن طريق تدابير سياسية ودبلوماسية لمعالجة المشكل السياسي ويمكن أن تكون بدعم من المجتمع الدولي أو تدخل من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بطرق سلمية كالوساطة بين أطراف النزاع أو المساعي الحميدة وقد يستوجب الأمر في بعض الحالات اللجوء إلى فرض عقوبات سياسية ودبلوماسية و منع السفر أو وقف العضوية في المنظمات الدولية، وإجراءات اقتصادية =يمكن أن تكون كمساعدة لمواجهة النقص في الموارد وتحسين الظروف الاقتصادية، ويمكن أن تكون التدابير الاقتصادية قسرية لوقف أسباب النزاع كفرض العقوبات الاقتصادية (التجارية والمالية)، أو منع ووقف المساعدات، واللجوء إلى إجراءات قانونية قد تشمل اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي بهدف حل النزاع دون اللجوء إلى القوة المسلحة. للمزيد من التفاصيل راجع: ناصر بن عروس إميثق، عثمان عمر أبو خريص، "الإستراتيجية الوقائية لمسؤولية الحماية الدولية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأسرية الإسلامية، ليبيا،المجلد 6، العدد6، 2022، ص ص .28-31.

[174]_الفقرة 4 من المادة37 من تقرير اللجنة المعنية بالسيادة والتدخل، سالف الذكر.

المشكلة لتهديد صريح للأمن والسلم الدولي وعدم نجاح الإجراءات السابقة الذكر يتم اللجوء إلى التدخل العسكري[175].

ثانيا: روسيا وشرط الملاذ الأخير

بالنظر إلى النزاع الأوكراني مع الأقليات الروسية سنة 2014، أين انطلقت عمليات عسكرية كبرى من طرف الحكومة في **كييف** أطلقت عليها إسم الحرب على الإرهاب التي خلفت العديد من الضحايا المدنيين من كلا الجانبين، وهذا ما كان في نظر روسيا كإبادة جماعية على الأقليات الروسية لتبرير تدخلها العسكري على أوكرانيا[176]، لكن حسب بحوث بعض المنظمات الخاصة وحجم الأشخاص المتضررين في النزاع منذ سنة 2014 إلى غاية 2019، نجد أن روسيا كانت تستطيع اللجوء إلى تدابير سلمية وقانونية والاستناد إلى المحاكم الدولية لمحاولة الضغط على السلطات الأوكرانية لوقف أي فعل يمس بحقوق المدنيين الناطقين بالروسية والرد بوسائل دبلوماسية استناداً إلى منظمة الأمم المتحدة التي تسعى بدورها إلى البحث في النزاع ومحاسبة المتسببين في انتهاك حقوق المدنيين في الدونباس كما أنها هي الهيئة المخولة لإعطاء الإذن باستخدام القوة العسكرية كملاذ أخير في حال تفاقمت الأوضاع أكثر في أوكرانيا[177]، لكن روسيا اعتمدت على ركن القوة الغير الشرعي لتحقيق أغراض إنسانية، وهذا ما يتنافى مع قواعد وشروط ممارسة مسؤولية الرد[178]، فقد كان بمقدور روسيا تفادي المعانات البشرية التي خلفتها الحرب والتي وصلت إلى ما يقارب 8.000 قتيل من المدنيين، دون ذكر الأزمات التي خلفتها على نطاق العالم، حيث صرح مفوض حقوق الإنسان على ضرورة وقف الحرب التي تمثل إهانة كبيرة لميثاق الأمم المتحدة، ووضع حد للخسائر المدنية الهائلة[179] .

---

[175]_شمامي آمنة،" مسؤولية الحماية: واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنسانية"، *مجلة الاتصال والصحافة*، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر، العدد1، 2014ص.73.

[176]_فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص.12.

[177]_**Dimitri Minic**, Invasion russe de l'Ukraine une rupture politico-stratégique ,centre Russie.Nei.Visions, N °126, note de l'Ifri, mars, 2022. P16.

[178]_أحمد حسين، مرجع سابق، ص249.

[179]_ حصيلة الحرب في أوكرانيا 21 ألف ضحية ومفوض حقوق الإنسان يدعو لوقف الحرب فورا، موقع الأمم المتحدة، 21 فيفري 2023، تاريخ الإطلاع : 9 جوان 2023، على الساعة: 10:32.
https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118397.

الفرع الثالث

التناسب

إن الهدف الأساسي من مسؤولية الحماية هو الاستجابة السريعة لحقوق وكرامة المواطنين الشبه منعدمة جراء تعرضهم للانتهاكات خطيرة، وعليه يجب أن يكون فعل التدخل العسكري عادلا، أي يجب ألا يتسبب في الضرر أكثر من الانتهاك الناجم عن قرار التدخل، بعبارة أخرى يستلزم وجود علاقة تطابقية بين الأهداف المرجوة والوسائل المستخدمة لتحقيقها، فإذا أرادت الدولة الاستجابة في حالة الضرورة الإنسانية، فعل الأقل تكون النية إنسانية بحد ذاتها للتمييز بينهم وبين مرتكبين الإبادة الجماعية[180]، لذا سوف نتطرق إلى تقديم مفهوم واسع لمبدأ التناسب**(أولا)** في الضامنات الإجرائية، وتفاقم الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا بعد التدخل العسكري الروسي**(ثانيا)**.

أولا: مفهوم مبدأ التناسب في مسؤولية الحماية

يكمن شرط التناسب في كيفية استخدام الوسائل العسكرية وتنظيمها حسب الاحتياجات الإنسانية المرغوب تحقيقها ومحاولة تخفيف الأضرار الناجمة من جرائم النزاع المسلح والإبادة الجماعية، وهذا في مدة زمنية قصيرة حتى يتحقق الهدف الإنساني المراد إليه[181]، غير أن في الجانب التطبيقي يصعب تحقيقه من حيث الدقة والشدة فبنظر إلى الأسلحة المتطورة على المستوى الدولي ومدى قوتها الفتاكة فهذا يؤدي إلى إلحاق أضرار جانبية، لذا يجب على الدول التقيد الصارم بجميع قواعد القانون الدولي الإنساني، يعني أنه يحظر شن هجوم عنيف قد يسبب خسائر جانبية في أرواح المدنيين أو إلحاق أضرار بالأعيان المدنية، بعبارة أخرى لا تتم مهاجمة أي هدف إلا بعد تقييم الوضع والتأكد من عدم وجود خسائر وأضرار مدنية في ذلك الهجوم العسكري تتعدى الانتهاكات الإنسانية الموجودة من قبل[182]، وبالتالي لا يجوز للطرف

---

[180]_أنس جميل اللوزي، "مفهوم الضرورة العسكرية في القانون الدولي الإنساني"، رسالة للحصول على مذكرة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص.80.

[181]_دحية عبد اللطيف، التكريس الأممي لمبدأ مسؤولية الحماية "الأزمة الليبية نموذجا"، *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، جامعة المسيلة، الجزائر،العدد9، 2017، ص.230.

_يقصد بالتناسب أن يكون هناك تناسب وتناسق ما بين حجم التدخل العسكري و الهدف الإنساني المراد تحقيقه، فيكرس هذا المبدأ في سبر الأعمال العسكرية في إطار مسؤولية الحماية، ويسعى التخفيف من مدة وحدة النزاع إلى أقصى حد لتحقيق الغاية الإنسانية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، أنظر: بوعيشة بوغفالة، مرجع سابق.

[182]_Jean-Baptiste Jeangéne Vilmer, La Guerre Au Nom De L'humanité :tuer ou laisser mourir, Presses Universitaires de France, paris, 2012, p 3-4.

الذي يستخدم هذا المبرر(مسؤولية الحماية) أن يتعسف في استخدام القوة العسكرية، أو أن يمس بالحقوق الأساسية لسكان ومنعهم من التحرك والعيش في الأراضي التي يقيمون عليها.

ثانيا: عدم توفر شرط التناسب في التدخل العسكري الروسي

سبق الإشارة إلى أن روسيا أثناء تدخلها على أوكرانيا استندت إلى حماية الأقليات الروسية من الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها، إلا أن ذلك التدخل تجاوز حدود معيار التناسب، حيث أن روسيا ارتكبت العديد من الأعمال العدوانية من بينها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، بالإضافة إلى هجمات مميتة على البنية التحتية المدنية والقتل غير قانوني إثر القصف الهائل على المدن الأوكرانية[183]، فإدعاءات روسيا أنها تدافع على المدنيين الناطقين بالروسية ضد الإبادة الجماعية غير موجودة، وعلى مدى 8 سنوات تسببت **موسكو** في قتل وتخريب كارثي في المناطق التي يقيم فيها أغلبية الناطقين بالروسية، وفي فيفري 2023 بناء على أدلة رسمية تبين أن عناصر القوات الروسية قد ارتكبوا جرائم خطيرة بما في ذلك تعذيب المدنيين أثناء الاحتجاز وضربهم وكذا إجبار الناس على مغادرة أراضيهم إلى مناطق أخرى فهذا كله تم إرتكابه في مناطق أغلبية سكانها ناطقين بالروسية وأبعد من ذلك استهدفت القوات العسكرية الروسية مباني ومستشفيات ومحطات توليد الكهرباء كما قامت بهجمات قرب المنشئات النووية في أوكرانيا أدت إلى تعريض السكان و العالم للخطر، وبعد 4 مارس 2022 احتلت روسيا أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا(محطة زاباروجيا) وحولتها إلى قاعدة عسكرية للقوات الروسية[184].

[183]_أوكرانيا: بعد عام على الغزو الروسي الكامل، يجب أن تكون حقوق الضحايا في صميم الجهود الهادفة إلى تحقيق العدالة،موقع منظمة العفو الدولية، 22 فيفري2023، تاريخ الإطلاع: 2 جوان 2023 على الساعة 13:05. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/02/

[184]_ Christopher Martz, Kanalya Arivalagan and authers.., russian war crimes against ukraine : the breach of international humanitarian law by the russian federation, global accountabikity network 1, ukraine task force, 2022. p.p. 33-38 .

خاتمة

خاتمة

تعتبر ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية من أبرز المسائل المثيرة للجدل والتحديات في القانون الدولي، فتسعى معظم الدول إلى إضفاء الشرعية على تصرفاتها الأمنية باستنادها إلى جملة من الحقوق المكتسبة أو إيجاد ثغرة قانونية تساعدها في تنفيذ أهدافها الخفية، فبالنظر إلى ما قامت به روسيا في أوكرانيا نجد أن حجتها القانونية تمثلت في حقها في الدفاع عن أمنها من أي خطر وشيك يقترب على حدودها،ومن توسع حلف الناتو المستمر وامتلاك أوكرانيا لأسلحة الدمار الشامل، وهذا ما كان في نظر روسيا يستوجب تدخل استباقي لتصدي لهذه التهديدات.

وعليه، فإن التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا مبررا على أساس الحق في الدفاع الشرعي كاستثناء وارد على مبدأ تحريم القوة في العلاقات الدولية، وإعمالا لمبدأ مسؤولية الحماية كآلية لحماية وضمان حقوق الأقليات الناطقة بالروسية في إقليم أوكرانيا بعد تعرضهم لانتهاكات جسيمة على مدار السنين من طرف الحكومة الأوكرانية، وهذا ما نفته هذه الأخيرة واعتبرت التدخل الروسي على أراضيها انتهاكا لقواعد القانون الدولي وتدخلا في شؤونها الداخلية، ما أثار غضب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واصفة الفعل الروسي بالسلوك غير الشرعي والمخالف لمبادئ القانون الدولي، حيث سارعت إلى فرض العقوبات على روسيا خاصة العقوبات الاقتصادية، وتقديم الدعم اللازم لأوكرانيا بكل الطرق تمثلت في دعم عسكري ومالي كبير مما جعل أوكرانيا أحدى أكبر حالات الطوارئ تمويلا في العالم، وبشكل أقل استجابت منظمة الأمم المتحدة لهذا التدخل العسكري من طرف عضو دائم في مجلس الأمن الذي يعتبر العائق الأكبر للمنظمة بعد تفعيل روسيا حق الفيتو لإفشال مشروع قرر يدين موسكو بالعدوان على أوكرانيا طرح في مجلس الأمن.

من كل هذا يظهر فشل المنظمة في تحقيق هدفها المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدولي لعدم قدرتها على حل النزاع بالوسائل السلمية والجهود الدبلوماسية التي يتميز بها الأمين العام للمنظمة، فبالنظر إلى الواقع نجد أن غوتيرس لم يقم بهذا الدور قبل وقوع الاجتياح الروسي، على غرار الأمين العام السابق "بان كي مون" خلال أزمة القرم 2014، لكن أقتصر دور المنظمة في توفير المساعدات الإنسانية للمدنيين ومحاولة مساءلة روسيا عن أفعالها .

خاتمة

وبالعودة إلى الماضي نلاحظ أن روسيا بدأت ببلوغ أهدافها من خلال إستراتجية جديدة لإعادة بناء دورها العالمي الذي ينافس الغرب على رأسها أمريكا، فأصبحت تتدخل في مناطق كانت محسوبة لأمريكا، خاصة بعد تصديها للتوسع الأطلسي بدأً من الأزمة الجورجية سنة 2008 وضمها للجزيرة القرم سنة 2014.

وبناءا على دراستنا لموضوع شرعية التدخل العسكري في أوكرانيا توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في كون نية روسيا في الواقع الدولي تتمثل في التصدي للتوسع الغربي على حدودها، وذلك بكل الوسائل المتاحة مهما كانت طبيعتها.

وبالتالي روسيا قد عادت بقوة إلى الساحة الدولية، خاصة بعد ظهور كيانات دولية أخرى بجانب روسيا ترفض السياسة الأمريكية تسعى لخلق توازن دولي، وقد أصبح القانون الدولي عبارة عن حبر على ورق عندما يتعلق الأمر بالدول الكبر وتحقيق مصالحها الشخصية، فالتدخل الروسي على أوكرانيا قد انتهك أهم مبدأ في ميثاق الأمم المتحدة وهو مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني. كما أكد هذا النزاع لمرة أخرى عجز منظمة الأمم المتحدة وضعفها أمام دولة عضو دائم في مجلس الأمن، وعدم قدرتها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وانطلاقا من دراستنا للموضوع والنتائج التي تطرقنا إليها نتوصل إلى بعض الاقتراحات الهادفة إلى إيجاد حل لهذا النزاع والمتمثلة في :

- محاولة التوسط بين الدولتين للجوء إلى المفوضات وإيجاد حل سلمي يرضي الطرفين.
- توقف الغرب على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا الذي يزيد من شدة النزاع وسقوط المزيد من الضحايا.
- ومحاولة مقاضاة الرئيس الروسي قانونيا بدلا من استفزازه بفرض عقوبات اقتصاديا بدون موافقة مجلس الأمن والتي بدأت منذ سنوات عديدة والتي كانت سبب من نشوب النزاع.
- ولضمان سلم وأمن دولي من استعمالات القوة غير المشروعة يجب تعديل النظام الداخلي لمنظمة الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن نظرا لتأثره وتعطيل مهمته من خلال لجوء الدول الخمس دائمة العضوية فيه لحق الفيتو.

خاتمة

وأخير ندعو معظم الدول والمنظمات الدولية التي انحازت ودعمت أوكرانيا ووقفت ضد التدخل الروسي التخلي عن سياسة الكيل بمكيالين في تقديم المساعدات بشكل متوازن لكل الدول التي تعاني من ويلات الحروب منذ وقت طويل، وإبقاء حدودها مفتوحة للفارين من تلك النزاعات كما فعلت مع الفارين من العدوان الروسي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية

I. الكتب :

1. **أحمد عبد الحكيم عثمان،** الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2015.
2. **ألكسندر دوغين،** مترجم من طرف حاتم عماد، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، دار الكتاب الجديد المتحدة، روسيا، 2004.
3. **رانة عطاالله،عبد العظيم عطا الله،** الدفاع الشرعي الوقائي في ضوء أحكام القانون الدولي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009.
4. **سهيل حسين الفتلاوي،** جرائم الحرب وجرائم العدوان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011.
5. **_____، غالب حوامدة،** موسوعة القانون الدولي–القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.3، الأردن،2013.
6. **فادي محمد ديب الشعيب،** إستخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي، منشورات الحلبة الحقوقية، لبنان، 2013.
7. **محمد خليلموسى،** استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
8. **يفجيني بريماكوف،** مترجم من طرف عبد الله حسن، العالم بدون روسيا(قصر النظر السياسي وعواقبه)، دار الفكر المعاصر، بولونيا، 2010.

II. الأطروحات والممذكرات الجامعية:

1-أطروحات الدكتوراه:

1. **أوبوزيد لامية،** "المساعدات الإنسانية في ضوء "مبدأ مسؤولية الحماية"، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على شهادة دكتوراه تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016.
2. **تمار أحمد،** "مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2020.
3. **سلامي يوسف،** "جريمة العدوان في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2022.

4. **عبد الحق مرسلي،** "أسلحة الدمار الشامل بين مقتضيات الأمنية العسكرية والإعتبارات الإنسانية "دراسة حالة ملف النووي الإيراني"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، يوسف بن خدة، الجزائر ،2013.
5. **عبيدي محمد،** "الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية"، أطروحة قدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
6. **قاسة عبد الرحمان،** "العمل الإنساني بين النص والممارسة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018.
7. **نصر الدين الخضري،** "مسألة الدفاع الشرعي الخاصة بالدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي الجنائي"، أطروحة لنيل شهادة الكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2008.

III. المذكرات الجامعية:

1. **أنس جميل اللوزي،** "مفهوم الضرورة العسكرية في القانون الدولي الإنساني"، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.
2. **قواسمية عبد الرزاق،**"انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني في ضوء الحرب الأخيرة على العراق2011"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2023.
3. **سعود محمد سعد التميمي،** "الدفاع الشرعي في ضوء الممارسات الدولية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية القانون، جامعة قطر، 2021.
4. **ممدوح محمد يوسف عيسى،** "حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي: حالة النزاع الفلسطيني "الإسرائيلي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق قسم قانون عام، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
5. **سدي عمر،** "دور منظمة الأمم المتحدة في الحد من جريمة العدوان"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون دولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، كلية الحقوق- بن عكنون، 2010.

IV. المقالات:

1. **أحمد جلال محمود عبده،** "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة السويس، مصر، العدد 16، 2022، ، ص ص .413-445.
2. **أحمد حسين،**"الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان و الحق في الدفاع الشرعي"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، المجلد 4، العدد 16، 2022، ، ص ص.235-260
3. **أحمد سلطان،** الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على أسواق النفط، موقع السياسة الدولية، 09 مارس 2022 . http://www.siyassa.org.eg/news/18260.aspx
4. **أحمد عبد القادر يحيى،** لماذا تتبنا بريطانيا نهجا متشددا تجاه تدخل روسيا لأوكرانيا ؟ موقع أنتريجيونال، 2 مارس 2022 https://wwwinterregional.com/
5. **أحمد محمد سعيد الخنساء،** "الدفاع الشرعي بين ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، *المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة*، كليات بريد الأهلية، المملكة العربية السعودية المجلد 3، العدد2، 2022، ، ص ص.111-122.
6. **أسامة فاروق مخيمر،** "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*"، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 18، العدد 17، 2023 ص ص.5-34.
7. **أستريد برانج** ، هل تصبح مجموعة بريكس بديلا لمنظومة الغرب ؟ موقع قناة الموجة الألمانية،03 أفريل 2023 .http://www.dw.com/ar/
8. **برونو بومييه،** "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني، حالة ليبيا وما بعدها، *المجلة الدولية للصليب الأحمر*"، جامعة كمبريدج، بريطانيا، المجلد93، العدد884، 2011، ص ص-1-21.
9. **بشور فتيحة،** "تعريف جريمة العدوان في المنظور الفقهي إلى التأطير القانوني"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، المجلد16، العدد4، 2022، ص ص.375-388.
10. **بلخيرات حسين،** "الحرب الروسية الأوكرانية : الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد15، العدد 3، ص ص. 243-265.

11. **بوبوش محمد** ،"الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية"، *مجلة المعهد المصري للدراسات*، جامعة محمد الخامس، الرباط، مجلد7، العدد26، 2022، ص ص.18-43.
12. **بوعيشة بوغفالة**، "مشروعية استخدام القوة في ظل مبدأ مسؤولية الحماية" *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، المجلد 8، العدد3، 2021، ص ص.81-101.
13. **بومعزة فاطمة، بومعزة منى**، "الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي: التأصيل والمشروعية"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، المجلد14، العدد3، 2021، ص ص.226-251.
14. **بومعالي نذير** ،"التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام"، *مجلة دراسات إسلامية*، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد1، العدد5، 2006، ص ص.45-78.
15. **جعبوب محمد**،" الغزو الروسي لأوكرانيا 2022: دراسة تحليلية من منظور أسس ومقومات الأمن الجماعي"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،المجلد10، العدد02، 2022، ص.322-324.
16. **حساني خالد**، "جريمة العدوان في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر"، *مجلة المدرسة الوطنية للإدارة*، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد46، 2017، ص ص.77-99.
17. **خلف الله فوزي، مالع منى**، "تحديات الجمعية العامة أمام حق الفيتو في حال الأزمة الروسية الأوكرانية"، *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، المجلد7، العدد1،2023، ص ص.914-934
18. **دحية عبد اللطيف**، "التكريس الأممي لمبدأ مسؤولية الحماية "الأزمة الليبية نموذجا"، *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد9، 2017، ص ص .217-241.
19. **رياحي الطاهر**، تكريس القواعد الآمرة في القانون الدولي المعاصر أو تقنين لمبادئ الأمم المتحدة، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 46، 2017، ص ص.231-243.
20. **سعيد فارق، وفاء بن طراد**، "المعالجة الإعلامية للأزمة الأوكرانية الروسية في البرامج الحوارية بقناة الجزيرة الإخبارية"، *مجلة المعيار*، جامعة باجي مختار، عنابة، مجلد27، عدد1، 2023، ص ص. 180-202.
21. **سلوم سعيد**، "تطور الحماية الدولية لحقوق الأقليات في إطار الأمم المتحدة"، *المجلة السياسية والدولية*، كلية العلوم، الجامعة المستنصرية، العدد26-27، 2015، العراق، ص.1-19.

22. **سلوى يوسف الأكيابي**، "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي"، *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع*، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر،المجلد4، العدد1، 2023، ص ص.227-288.

23. **شباك سليمان**، "من مبدأ مسؤولية الحماية إلى المسؤولية أثناء الحماية"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الجزائر،المجلد6، العدد1، 2020، ص ص.1015-1033.

24. **شادي عبد الوهاب منصور**، "فرص نجاح البريكس في إضعاف الهيمنة الغربية على الاقتصاد الدولي"، *مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*، مركز تفكير think thank، الإمارات العربية المتحدة، العدد1592، 2022، ص ص .1-3.

25. **شمامي آمنة**،"مسؤولية الحماية: واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنسانية"، *مجلة الاتصال والصحافة* المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر، العدد1، 2014، ص ص.307-333.

26. **صادق الطائي**، الموقف البريطاني من التصعيد الروسي، جريدة القدس، 18 ديسمبر 2021، https://www.alquds.co.uk/.

27. **صدقي عابدين**، "رسائل موسكو: دلالات قمة منظمة الأمن الجماعي في روسيا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر22 ماي2022.
http://futureuae.com/ar-AE/Mainpaige/item/7305/

28. **صفاء إبراهيم الموسي**، "الموقف الإيراني من الحرب الروسية-الأوكرانية وأبعادها الإستراتيجية"، *مجلة مدارات إيرانية*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، المجلد4، العدد16، 2022، ص ص. 26-43.

29. **فتحي فتحي جاد الله الحاوشي**، "الهجوم الروسي على أوكرانيا هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، كلية الحقوق، جامعة المنصور، العدد14 ، 2022 ص ص.8-41.

30. قاسمي عبد السميع، مجموعة بريكس..القوة الصاعدة في العلاقات الدولية،موقع نون بوست، 21 فيفري 2018، http://www.noonpost.com/content/22569.

31. **قريبيز مراد،مايدي نعيمة**، "استخدام القوة بين نصوص الميثاق وضوابط مسؤولية الحماية"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ،المجلد 04، العدد 1،2020، ص ص.170-187.

32. **لاندال جيمس**، روسيا وأوكرانيا: وزير الخارجية الأوكراني يقول إن الدول التي تخذل بلاده ستدفع الثمن في المستقبل،موقع قناة بي بي سي نيوز عربي.

https://www.bbc.com/arabic/world-64929696.

33. **محمدا لقاضي**، "التدابير المضادة في القانون الدولي"، *مجلة إبن خلدون للدراسات والأبحاث*، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب،المجلد2، العدد8، 2022، ص ص.445-470.

34. **محمد وليد العبادي**،"حماية الأقليات على الصعيدين الدولي والداخلي، *مجلة المنارة والبحوث للدراسات*، جامعة آل البيت، الأردن، العدد3، 2003، ص ص.269-291.

35. **مرسلي عبد الحق**، "ضوابط الدفاع الشرعي و تكييف الحرب الوقائية في إطار القانون الدولي"، *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، المركز الجامعي لتامنغست، المجلد07، العدد06، 2018 ، ص ص.255-274.

36. **نائلة العايد**، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، *مجلة المعيار*، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، مجلد27، العدد1، 2023 ، ص ص.489-510.

37. **ناصر بن عروس إميثق، عثمان عمر أبو خريص**، الإستراتيجية الوقائية لمسؤولية الحماية الدولية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأسمرية الإسلامية ليبيا، المجلد6، العدد6، 2022، ص ص24-39.

38. **نوار محمد ربيع الخيري**، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب"، *المجلة الدولية والسياسية*، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد1، العدد10، 2008، ص ص.19-48.

39. **هارار تشيكاهيتو**، السياسة اليابانية تجاه روسيا..دروس من الغزو الروسي لأوكرانيا، موقع اليابان بالعربي، 12 جوان 2022

https://www.nippon.com/ar/in-depth/a08105/amp/

40. **هاني منال**، "الحرب الروسية على اوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة"، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،المجلد 25، العدد 2،2022، ص ص.21-38.

V. المداخلة:

1. **عتيق علي**، "التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا بين مقتضيات الدفاع الشرعي وانتهاك القانون الدولي الإنساني"، مداخلة ألقيت في إطار الندوة الدولية بعنوان: عام بعد الحرب الروسية الأوكرانية التحولات– التداعيات– المسارات، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، أكاديمية العلاقات الدولية، لندن، المملكة المتحدة، 09–10 مارس 2023.

VI. النصوص القانونية

1. المواثيق والإعلانات الدولية:

1. **ميثاق هيئة الأمم المتحدة**، المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيز التنفيذ في 24 أوكتوبر 1945 انضمت إليه الجزائر في 08 أكتوبر1962، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1754 (د.17)، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 1962.
2. **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، إنظمت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 2255(ألف د–21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 الذي دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1986، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67/89، الصادر بتاريخ :16 ماي 1989 ج.ر.ج.ج.د.ش.، عدد 20 الصادر بتاريخ 17 ماي 1988.
3. **إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية**، الصادر في 18 ديسمبر 1992.
   https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-rights/declaration-rights-persons-belonging-national-or-ethnic.
4. **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ 17جويلية 1998، وقعت عليه الجزائر في ديسمبر1998، ولم تصادق عليه، وثيقة رقم.CONF/A9/183
5. مشروع القانون الدولي للجنة الدولية المتعلق بالمسؤولية الدولية لسنة 2001.
https://legal.un.org/avl/pdf/ha/rsiwa/rsiwa_a.pdf

2. قرارات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة:

1. قرار الجمعية العامة رقم: 5/377 المتعلق بالإتحاد من أجل السلم، اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الخامسة، من الفترة الممتدة من 9 إلى 21 أكتوبر1950، وثيقة رقم:

(1950)A/RES 377/5

https://www.un-documents/a5r377.htm.

2. قرار الجمعية العامة رقم: **3314**، المتضمن تعريف العدوان، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة رقم: 2319، الدورة29، بتاريخ 14 ديسمبر 1974، وثيقة رقم: A/RES 3314

https://undocs.org/A/RES/3314(XXIX).

3. قرار الجمعية العامة رقم:**1/60**، الصادر بتاريخ 20 أكتوبر2005، المتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي، وثيقة رقم:(A/RES/60/12005)

Https://undocs.org/ARES/60/1.

قرار الجمعية العامة رقم:**ES11/L.1**، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الحادية عشر، بتاريخ 2 مارس 2022، وثيقة رقم: A/RES/ES-11/L.1(2022)

https://undocs.org/A/ES/-11/L.1.

VII. التقارير الدولية:

1. تقرير اللجنة الدولية للسيادة، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الخامسة والخمسون، في 4 سبتمبر2000، رقم: A/55/PV.15(2000)

VIII. الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية:

1. حكم محكمة العدل الدولية، صادر في27 جوان 1986، في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا في موجز الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1991.1948)، الوثيقة رقم: ST/LEG/SER.F1

https://www.icj-cij/org/ar.

IX.المواثيق المتحصل عليها من الأنترنت:

1. المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، موقع الأمم المتحدة 17 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 13 ماي 2023

https://news.un.org/ar/story/2023/03/1119002.

2. الجمعية العامة تصوت لصالح قرار يشجب"العدوان على أوكرانيا"ويدعو روسيا إلى سحب قواتها فورا، موقع الأمم المتحدة، 2 مارس 2022، تاريخ الإطلاع: 2023/03/25

https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332

3. "بعد إمطار الغرب لكييف بالأسلحة..روسيا تهدد ب"النووي"، موقع قناة الغد، 04-02-2023، تاريخ الإطلاع :1-04-2023 https://alghad.com/
4. روسيا وأوكرانيا :"الرئيس الروسي يشرف على أول مناورات عسكرية نووية منذ غزو أوكرانيا"،موقع قناة بي بي سي نيوز، 26 أكتوبر 2022، تاريخ الإطلاع : 02-4-2023 https://www.bbc.com/world-63402256.
5. "الحرب في أوكرانيا: عام من التهديدات بإستخدام السلاح النووي"، موقع قناة فرانس 24، 22-02-2023، تاريخ الإطلاع: 11-04-2023 https://www.france24.com/ar/.
6. "القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو إستخدامها"، موقع لجنة الصليب الأحمر، 16مارس2016، تاريخ الإطلاع، 15-04-2023 https://www.icrc.org/ar/publication/ihl-advisory-opinion-icj-legality-threat-or-use-nuclear-weapons.
7. "الأمم المتحدة تجدد دعوة روسيا لوقف حربها في أوكرانيا وسحب قواتها فورا"، موقع الأمم المتحدة، 22 فيفري2023، تاريخ الإطلاع:16-04-2023 https://news.un.org/ar/story/2023/02/11
8. "الأسد يؤيد بوتين في غزو إوكرانيا ويتحدث عن عدو واحد"، موقع قناة الحرة، 25 فيفري2023، تاريخ الإطلاع:11 أفريل2023 https://www.alhurra.com/alhrb-ly-awkranya/.
9. "بينها بلد عربي ..تعرف على الدول التي تدعم روسيا في حربها على أوكرانيا"، موقع قناة الجزيرة، 25 فيفري2022، تاريخ الإطلاع:10-04-2023 https://www.aljazeera.net/news/
10. "موقع هندي:10 دول ستساند روسيا في حال نشوب حرب"، موقع قناة عربي 21، تاريخ الإطلاع:15-04-2023 https://arabi.com/story
11. الهند والغزو الروسي لأوكرانيا..بين حليف قديم وشريك جديد،موقع قناة العربي جديد، تاريخ الإطلاع:15 أفريل 2023 http://www.alaraby.co.uk/opinion/.
12. "كيف إستغلت كوريا الشمالية حرب أوكرانيا في تحقيق مصالحها"، موقع أنتريجيونال للتحليلت الإستراتيجية، 30 نوفمبر2022 تاريخ الإطلاع:13-04-2023 https://www.interregional.com.
13. فشل مجموعة العشرين ونجاح نيودلهي، موقع قناة الميدان نت،04 مارس2023، تاريخ الإطلاع: 16 مارس 2023 http://www.almayadeen.net/articles
14. أوبك تخفض الإنتاج إستجابة لسقف أسعار النفط الروسي، موقع قناة آرتي العربية، 19 أفريل 2023 ، تاريخ الإطلاع، 24 أفريل 2023 .https://arabic.rt.com/business/1453682
15. منظمة شنغهاي..عمالقة سيا يتكتلون بمواجهة الغرب، موقع أنادولو أجنسير،20 سبتمبر 2022، تاريخ الإطلاع 25 أفريل 2023

https://www.aa.com.tr/ar/

16. دول الإتحاد الأوراسي توافق على دفع ثمن الغاز بالروبل، موقع قناة اليوم تيفي،13 أكتوبر 2022، تاريخ الإطلاع :25 أفريل 2023 https://alyaumtv.net.

17. الإتحاد الأوراسي ..روسيا تستعرض قوة "حدائقها الخلفية"، موقع قناة سكاي نيوز العربية، 28 ماي 2022، تاريخ الإطلاع: 25 أفريل 2023

https://www.skynewsarabiaa.com/world/1526227-

18. ماكرون يدين الغزو الروسي لأوكرانيا بإعتباره "عودة إلى الإمبيرالية " داعيا الأمم المتحدة إلى دعم الطريق إلى السلام، موقع الأمم المتحدة، 20 سبتمبر 2022، تاريخ الإطلاع: 2 ماي 2023.
https://news.un.org/ar/story/2022/09/1111871

19. فيما يجتمع مجلس الأمن بشأن الأزمة الأوكرانية، روسيا تعلن بدء "عملية عسكرية خاصة " في دونباس، موقع الأمم المتحدة، 23 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 6 ماي 2023

https://news.un.org/ar/story/2022/02/109481.

20. "تصويت تاريخي" ..الأمم المتحدة تدين الغزو الروسي لأوكرانيا، موقع قناةDW2، أفريل 2022، تاريخ الإطلاع: 4 ماي2023 http://m.dw.com/ar/.

21. من كييف الأمين العام يؤكد تضامنه: الغزو الروسي سبب معاناة هائلة وتداعيات عميقة، موقع الأمم المتحدة، 8 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 4 ماي 2023
https://news.un.org/ar/story/2023/03/1118727.

22. تدابير أخرى للرد على الغزو الروسي، موقع ويب الرسمي للإتحاد الأوروبي، 27 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 5 ماي 2023 https://www.eeas.europa.eu/eeas/.

23. ختام قمة الإتحاد الأوروبي..بيان يجدد دعم أوكرانيا ويطالب مساعدات لتركية وسوريا، موقع الشرق، 10 فيفري 2023، تاريخ الإطلاع: 5 ماي 2023
https://asharq.com/ar/26ss9gewQ4ALqwcrjk7ppH-.

24. مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحث الإتحاد الروسي على وقف أعماله العسكرية ضد أوكرانيا، موقع الأمم المتحدة، 24 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 19 ماي 2023.
https://news.un.org/ar/story/2022/02/1094882

25. أوكرانيا أمام محكمة العدل الدولية: روسيا قلصت إتفاقية الإبادة الجماعية إلى "قصاصات ورق ملونة"، موقع الأمم المتحدة، 7 مارس 2022، تاريخ الإطلاع: 29 ماي2023
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095712.

26. لجنة تحقيق أممية مستقلة تؤكد ارتكاب روسيا جرائم حرب خلال غزوها لأوكرانيا، موقع الأمم المتحدة، 16 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 28 ماي 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/03/1118967.

27. مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحث الإتحاد الروسي على وقف أعماله العسكرية ضد أوكرانيا فورا، موقع الأمم المتحدة، 24 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2023 https://ohchr.org/ar/press-releas/2022/02/un-human-rights-chyef-urges-immediate-halt-russian-federations-military.

28. المحكمة الجنائية الدولية تعتزم فتح قضيتي جرائم حرب ضد مسؤولين روس وموسكو ترفض الإعتراف بها، موقع قناة الجزيرة، 14 مارس 2023، تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2023 https://www.aljazzeera.net/news/2023/3/14.

29. أوكرانيا: بعد عام على الغزو الروسي الكامل، يجب أن تكون حقوق الضحايا في صميم الجهود الهادفة إلى تحقيق العدالة، موقع منظمة العفو الدولية، 22 فيفري2023، تاريخ الإطلاع: 2 جوان 2023 https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/02/.

30. حصيلة الحرب في أوكرانيا 21 ألف ضحية ومفوض حقوق الإنسان يدعو لوقف الحرب فورا، موقع الأم المتحدة، 21 فيفري 2023، تاريخ الإطلاع : 9جوان 2023 https://news.un.org/ar/story/2023/1118397.

ثانيا: باللغة الفرنسية

I. OUVRAGES :

Jean-Baptiste, Jeangéne Vilmer, La Guerre au Nom De L'humanité :tuer ou laisser mourir, Presses Universitaires de France, Paris, 2012.

II. ARTICLES :

1. **Catherine-Amélie Chassin,** La guerre en Ukraine : une analyse de droit international,le 03 mars 2022, consulté le 01 juin 2023 a 21 :02, https://2idhp.eu/point-de-vue/la-guerre-en-ukraine-une-analyse-de-droit-international/
2. **Raphel Maurel**, Pourquoi l'agression de l'ukraine par la russie est illégale ?, le 26 février 2022, consulté le 19 mai2023 a 9:07, https://www.lessurligneurs,eu/pourqoui-lagression-de-lukraine-par-la-russie-est-illegale/.

3. **Olivie Corten** , L'emploi De La Force De La Russie contre L'Ukraine : violation, mise en cause ou réaffirmation de la charte des Nations unies ?, journal des tribunaux,le 26 novembre 2022,consultez :le20 mai 2023 https://jt.larcier.be/publications/jt_2022-fr/jt_2022_38-fr/jt2022_38p711

4. **DIMITRI Minic**, Invasion russe de l'Ukraine une rupture politico-stratégique ,Centre Russie.Nei.Visions,N °126, note de l'Ifri, mars, 2022, p-p.6-27.

III. DOCUMENTS OFFICIELS :

1. La résolution n° : ES-11l L.6de l'assembleé général, , « agression contre l'ukraine : recours et réparation » https://press.un.org/fr/2022/ag12470.doc.htm.
2. _la résolution n ° :A/ES-11/L.7 de l'assembleé générale, « paix globale, juste et durable en ukraine » https://press.un.org/fr/2023/ag12492.doc.htm.

IV. Documents disponible sur les sites internet:

1. Guterres appelle le conseil de sécurité à tout faire pour mettre fin à la guerre enUkraine, Nations Unies, le 5 avril 2022,consulté le 4 mai 2023 https://news.un.org/fr/story/2022/04/111768 2.
2. conseil de sécurité :projet de resolution depolorant << l'aression >> contre l'Ukraine rejeté en raison du veto russe, sites de Nations Unies, le 25 févrié 2022,consulté le 4 mai 2023 https://news.un.org/fr/story/2022/04/1117682.
3. contrer la désinformation par des faits-linvasion russe du l'ukraine , canada.ca, publié le :1 juin 2023,consulté le 3 juin 2023 https://international.gc.ca
4. guerre en ukraine :" l'inde durcit un peu son discours vis-à-vis de poutine"_Les Echos 28 juin 2022,consulté le 16 avril 2023: https://www.lesechos.fr/monde/asie-pacifique/guerre-en-ukraine-linde-durcit-un-peu-son-discours-vis-a-vis-de-poutine-1582319.
5. "qu'est-ce que l'OTSC,organisation du traité de securité collective !", Geo.Fr, 10 nonembre 2022,consulté le 20 avril 2023 http://www.geo.fr./geopolitique/quest-ce-que-lostc-organisation-du-traite-de-securite-collective-212372.
6. qu'est-ce que l'otan ? NATO, 5 avril 2023,consulté le 3 mai 2023 https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_52044.htm.

7. Situation en Ukraine : les juges de la CPI délivrent des mandats d'arrêt contre Vladimir Vladimirovitch Poutine et Maria Alekseievna lvova-Belova , Cour penal internationale, 17 mars 2023, consulté le 13 avril 2023
https://www.icc-cpi.int/fr/news/situation-en-ukraine.

ثالثا: باللغة الإنجليزية

A. BOOKS

1. **Christopher Martz, Kanalya Arivalagan,**with others.., russian war crimes against ukraine : the breach of international humanitarian law by the russian federation, global accountabikity network 1, ukraine task force, 2022.
2. **Grzegroz W.Kolodko**, Global Consequences Of Russia's Invasion Of Ukraine,spriger nature switzerland, poland, 2023

B.ARTICLES

1. **JANKO Scepanovic**, Russia, Iran, and the Eurasian Economoc Union,14 april 2021, consulted in 26 april 2023
https://eng.globalaffairs.ru/articles/russia-iran-eaeu/.
2. **Katma ahmed**, the leavent news, France and the ukranien war…appeasment to the russian and efforts to shorten the distances of the war 19 jun 2022, consulted in : 2 may 2023
https://theleavantnews.com/article/

C**.WEB SITES**

FACT SHEET : One year of supporting ukraine, White house.GOV, 21 february 2023, cosulted in :30 may 2023
https://wwww.whitehouse.gov/briefing-room/statementsreleases/2023/02/21/fact-sheet-one-year-of-supporting-ukraine/

الفهرس

الفهرس

قائمة المختصرات 1
مقدمة 2
الفصل الأول: البحث عن التبرير القانوني لإستخدام القوة في المسلحة أوكرانيا ..... Erreur ! Signet non défini.
المبحث الأول:مبررات استخدام القوة في أوكرانيا 8
المطلب الأول: دوافع روسيا لاستخدام القوة المسلحة في أوكرانيا 8
الفرع الأول:اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في إطار الدفاع الشرعي 9
اولا:حق الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة 9
ثانياً:اختلاف في تفسير نطاق الدفاع الشرعي : 10
الفرع الثاني: حماية الأقليات الناطقة بالروسية 13
اولا: حماية الأقليات الروسية لأغراض إنسانية 13
ثانيا:حماية المواطنين الروس في الخارج 14
المطلب الثاني: وجهة نظر أوكرانيا لاستخدام القوة المسلحة 15
الفرع الأول: تكييف أوكرانيا التدخل الروسي على أساس عدوان 15
اولا:جريمة العدوان على أوكرانيا 16
ثانيا: قرارت الأمم المتحدة حول العدوان على أوكرانيا 17
ثالثا:المسؤولية الدولية عن إرتكاب جريمة العدوان 18
الفرع الثاني: تهديد روسيا بإستخدام السلاح النووي 20
أولا: تعريف الأسلحة النووية 20
ثانيا: أبرز التهديدات الروسية النووية 20
ثالثا:إنتهاك روسيا لقواعد القانون الدولي الإنساني 21
المبحث الثاني: تضارب موقف المجتمع الدولي حول النزاع الروسي الأوكراني 22
المطلب الأول: الموقف الدولي المؤيد لروسيا 23
الفرع الأول: الدول المؤيدة لروسيا 23
أولا: حجج الدول الداعمة لموسكو(روسيا) 23
ثانيا: طبيعة الدعم المقدم لروسيا 25

الفرع الثاني: المنظمات الدولية المؤيدة لروسيا 27
أولا: منظمة الأمن الجماعي(CSTO) 27
ثانيا: منظمة بريكس(BRICS) 28
ثالثا: منظمة الأوبك (OPEC)..... 28
رابعا: منظمة شنغهاي والإتحاد الإقتصادي الأوراسي..... 29
المطلب الثاني : الموقف الدولي المعارض لروسيا 30
الفرع الأول: الدول المؤيدة لأوكرانيا 31
أولا: حجج الدول الداعمة لأوكرانيا 31
أولا: طبيعة الدعم المقدم لأوكرانيا 32
الفرع الثاني: المنظمات الدولية الداعمة لأوكرانيا 34
أولا: حلف الشمال الأطلسي 34
ثانيا: منظمة الأمم المتحدة..... 35
ثالثا:الإتحاد الأوروبي..... 36
الفصل الثاني: عدم إمتثال روسيا لشروط إستخدام القوة المسلحة في أوكرانيا 38
المبحث الأول: إنتهاك روسيا لشروط الدفاع الشرعي 40
المطلب الأول: عدم مشروعية فعل العدوان الروسي 40
الفرع الأول: عدم وقوع عدوان مسلح ومباشر 41
أولا: حدوث عدوان مسلح على الدولة 41
ثانيا: أن يكون العدوان مباشر على دولة..... 42
الفرع الثاني: إنعدام المساس بالحقوق الجوهرية للدولة..... 42
أولا: إنتهاك روسيا لمبدأ عدم التدخل..... 44
المطلب الثاني: غياب أسس الإتيان بفعل الرد 44
الفرع الأول: إنعدام إلزامية الرد العسكري على أفعال أوكرانيا..... 44
أولا: تعريف شرط اللزوم 45
ثانيا: إنتهاك روسيا لشرط اللزوم في ردها العسكري على أوكرانيا 45
الفرع الثاني: إنعدام ركن التناسب في الدفاع الشرعي الروسي 46
أولا: تعريف شرط التناسب 47

ثانيا: مدى إلتزام روسيا لشرط التناسب 47
المبحث الثاني: عدم إمتثال روسيا لشروط إستخدام القوة المسلحة في إطار مسؤولية الحماية 49
المطلب الأول: إنتهاك روسيا للمعايير الموضوعية في إطار مسؤولية الحماية 50
الفرع الأول: معيار حسن النية في التدخل العسكري الروسي..... 51
أولا: تعريف معيار حسن النية..... 51
ثانيا: حسن النية كشرط في الحرب الروسية على أوكرانيا..... 52
الفرع الثاني: معيار القاضية العادلة في التدخل العسكري الروسي..... 53
أولا: مدلول معيار القضية العادلة 53
ثانيا: تسييس القضية من طرف روسيا..... 54
الفرع الثالث:شرط وجود إحتمالات معقولة لإستخدام القوة في أوكرانيا 54
أولا: وجود إحتمالات معقولة لنجاح التدخل العسكري 55
ثانيا: إنتهاك التدخل العسكري الروسي للقانون الدولي الإنساني 55
المطلب الثاني: إنتهاك روسيا للشروط الإجرائية في ظل مسؤولية الحماية 56
الفرع الأول: شرط الإذن المسبق 57
أولا: المقصود بشرط الإذن المسبق..... 57
ثانيا: التدخل العسكري الروسي الإنفرادي في ظل مسؤولية الحماية 58
الفرع الثاني: شرط الملجأ الأخير في الحرب الروسية على أوكرانيا 59
أولا: تعريف الملجأ الأخير..... 59
ثانيا: روسيا وشرط الملاذ الأخير..... 60
الفرع الثالث: التناسب..... 61
أولا: مفهوم مبدأ التناسب في مسؤولية الحماية 62
ثانيا: عدم توفر شرط التناسب في التدخل العسكري الروسي 62
خاتمة 62
قائمة المراجع :..... 68
الفهرس..... 82

ملخص الدراسة

يعد الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا عودة إلى سياسة النزاعات الدولية المعتمد منذ الأزل البعيد، لتسوية الخلافات الدولية بالرغم من حظر استخدام القوة المسلحة بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

فبالرغم من ذلك، إلا أن روسيا بررت لجوءها إلى استعمال القوة المسلحة باسم الدفاع الشرعي وحماية الأقليات الأوكرانية الناطقة بالروسية دون مراعاة الشروط المطلوبة في التدخل العسكري المعتمدة في إطار مسؤولية الحماية.

كلمات مفتاحية: الهجوم العسكري الروسي، الدفاع الشرعي، الأقليات، ميثاق الأمم المتحدة، مسؤولية الحماية.

The Russian military attack on ukraine is a returne to the policy of international conflicts adopted since the ancient time, to settle international disputes, despite the prohibition of the use of armed force under the provision of the seventh chapter of the charter of united nations.

Despite this, russia justifie its resort to the use of armed force in the name of legitimate defense and the protection of ukrainian russian-speaking minorities without complying with the requirements for military intervention adopted under the responsability of the protection.

Keywords : russian military attack on ukraine, legitimate defense, minorities, charter of united nations, responsability of the protection.